الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: ١٩٦ الجزء الأول السنة: ٥٤ شعبان ١٤٤٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦

وتاريخ ١٧/٠٩/١٤٣٩هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ٧٨٩٨-١٦٥٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨

وتاريخ ١٧/٠٩/١٤٣٩هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ٧٩٠١-١٦٥٨

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. عمر بن إبراهيم سيف
(رئيس التحرير)
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
(مدير التحرير)
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن صالح العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عواد بن حسين الخلف
أستاذ الحديث بجامعة الشارقة بدولة الإمارات

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السنة بالجامعة الإسلامية

***

سكرتير التحرير: **باسل بن عايف الخالدي**
قسم النشر: **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء
ونائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- ألا يتجاوز البحث عن (١٢٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية والطباعية.
- في حال نشر البحث ورقيا يمنح الباحث (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملا على:
  - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة، و باللغة الإنجليزيّة.
  - مقدّمة، مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة والإضافة العلمية في البحث.
  - صلب البحث.
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسلُ الباحث على بريد المجلة المرفقات التالية:
البحث بصيغة **WORD** و **PDF**، نموذج التعهد، سيرة ذاتية مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	وقفات مع أوائل المصنفين في علم القراءات د. فهد بن مطيع المغذّوي	٩
٢)	ما اشتبه من نظم القرآن بين حذف الواو وإثباتها (مواضعُه ووَجهُه) د. الجيلي علي أحمد بلال	٥٩
٣)	القراءات العشريَّة الدَّائرة بين كلمتي ﴿ قَالَ ﴾ و﴿ قُلْ ﴾ (جمعًا ودراسةً) د. ياسر بن عوض بن رجاء العوفيّ	١٢١
٤)	تعقّبات الدّاني على ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) من خلال كتابه (المكتفى في الوقف والابتدا) -جمعاً ودراسةً - د. سامي بن يحيى بن هادي عواجي	١٤٥
٥)	عبادة استماع القرآن الكريم د. رشا بنت صالح بن ناصر الدغيثر	١٨٩
٦)	الكسور والأعداد في القراءات القرآنية د. خليل بن أحمد بن أحمد المرضاحي	٢٣٩
٧)	الجمع البسيط لأسرار فن الالتفات من البحر المحيط - دراسة وتحليل - د. بريك بن سعيد القرني	٢٨١
٨)	التفسير العلمي التجريبي وأثره في اختيارات ابن عاشور -دراسة تطبيقية د. محسن بن حامد المطيري	٣٤٥
٩)	منظومة الزمزمي في علوم القرآن - عرض ودراسة - د. ضيف الله بن محمد الشمراني	٣٩٥
١٠)	الفنقلات التفسيرية في كتاب التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الغرناطي -دراسة تحليلية - د. محمد بن مرضي الهزيل الشراري	٤٣٣
١١)	الأسلوب الحكيم في القرآن الكريم من خلال كتب التفسير د. سلطان بن بدير العتيبي	٤٧٣
١٢)	ترجمة عباد بن منصور -دراسة تحليلية - أ. د. جمعان بن أحمد الزهراني	٥٢١
١٣)	مكانة الإمام مسلم في علم العلل، دراسة تطبيقية مقارنة من خلال كتابه التمييز د. حسام خالد السقار، و أ. د. محمد زهير المحمد	٥٩٥
١٤)	الضبط والتبيين لذوي العلل والعاهات من المحدثين ليوسف بن حسن بن عبد الهادي المعروف بـ (ابن المِبْرَد) (ت ٩٠٩ هـ) -دراسة وتحقيق - د. جمال فرحات صاولي	٦٤٧
١٥)	التطبيقات الاحترازية للوقاية من الأوبئة في ضوء السنة النبوية د. زكرية بنت أحمد بن محمد غلفان زكري	٦٩٥

مكانة الإمام مسلم في علم العلل

دراسة تطبيقية مقارنة من خلال كتابه التمييز

The Status of Imam Muslim in ʿElal Science

A Practical Comparative Study Through Al-Tamyīz Book

إعداد:

الباحث الرئيس: د. حسام خالد السقار

Dr. Hussam Khalid Muhammad al-Saqqar

عضو هيئة تدريس برتبة مدرّس بقسم أصول الدين بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك

البريد الإلكتروني: hosam. k@yu. edu. jo

الباحث المشارك: أ. د. محمد زهير المحمد

Prof. Muhammad Zuhair Abdallah Al-Muhammad

أستاذ في الحديث النبوي الشريف وعلومه بقسم أصول الدين بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك

البريد الإلكتروني: Almohammad@yu. edu. jo

الاستقبال - Received: 2020/09/13، **القبول** - Accepted: 2020/11/04، **النشر** - Published: 2021/03/15

المستخلص

يتناول هذا البحث إبراز مكانة الإمام مسلم في علم العلل الذي هو أدق علوم الحديث، وميدانه مرويات الثقات، والذي لم يبرز فيه إلا قلة من علماء الحديث.

يعرض هذا البحث لمكانة الإمام مسلم في علم العلل تنظيرا وتطبيقا، وذلك ببيان مكانته في علم العلل عند علماء الحديث، وذكر موارده فيه، كما أنه يعرض لجملة من الأحاديث التي أعلَّها الإمام مسلم في كتاب التمييز، مع عقد موازنة بين موقفه وموقف غيره من علماء الحديث منها، وبيان دقته في إبراز عللها.

وتناول البحث منهج الإمام مسلم في بيان علل الأحاديث في كتابه التمييز، ومسالكه في كشفها.

ومن نتائج البحث:

١. يعد كتاب التمييز مرجعا أصيلا في علم العلل، وقد أكثر علماء الحديث من النقل عنه، ولم يتعقبوه بشيء، واعتمدوا عليه في العويصات المشكلات، ففيه بيان صحيح الأحاديث من غيرها، وترجيح طرق الأخبار، ونقد للرواة وبيان أوهامهم.

٢. سلك الإمام مسلم مسلك الإعلال الصريح في كتابه التمييز؛ وذلك بذكر الرواية المعلَّة، وبيان العلة وموضعها مع تحديد الراوي الذي تسبب بها، وسلك مسلك الإشارة في مواضع قليلة في الكتاب.

الكلمات المفتاحية: العلل، كتاب التمييز، مكانة الإمام مسلم.

ABSTRACT

The status of Imam Muslim in ʿElal Science. Practical comparative study through Book titled: Al-Tamyīz.

This research highlights the status of Imam Muslim in ʿElal (Hidden Defects in Hadith) Science. This research introduces the status of Imam Muslim in ʿElal science theoretically and practically by demonstrating his status in ʿElal science with Hadith scholars and his resources. It introduces number of Hadiths which are defected by Imam Muslim in the book Al-Tamyīz and comparison was made between his opinion and opinion of other scholars as well as his accuracy to highlight these defected Hadiths.

The research discusses the types and categories of ʿElal in Al-Tamyīz Book. The study revealed the presumptions to defected Hadiths and reasons that had befallen narrators in mistake and delusion.

Some findings of the research:

1- The book Al-Tamyīz is an authentic reference in ʿElal science and Hadith scholars exerted their efforts to quote therefrom and depended on it in solving difficult issues. It elucidated the authentic Hadiths and predominated the ways of narration and criticism against narrators and their delusions.
2- Imam Muslim followed the explicit method of defecting hadith by the defected narration and explaining the reason in ddition to its position and identifiying the narrator who caused it. He followed reference in few situations in the book.

Key words:

al-ʿElal (Hidden Defects in Hadith), al-Tamyīz book, Status of Imam Muslim.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فإن علم العلل هو أدق علوم الحديث، لم يبرز فيه إلا قلة من جهابذة علماء الحديث؛ لأن ميدانه مرويات الثقات، وهو نتاج علوم الشريعة عامة، وعلم الحديث خاصة، فالبراعة فيه تتحقق في الاشتغال في جميع المجالات العلمية والشرعية، ليس علم الحديث فحسب، بل علوم القرآن الكريم، والسنة النبوية، والفقه والأصول، فكم من حديث أعل لمخالفته صريح القرآن الكريم، أو صحيح السنة، أو لركاكة في ألفاظه، أو لمخالفته مذهب الراوي الفقهي.

إن من العلماء الذين برزوا في علم العلل أحد الأئمة الحفاظ، والمحدثين الكبار، هو الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الجامع الصحيح.

ألَّف الإمام مسلم كتبا كثيرة في علم الحديث، ومن مؤلفاته: كتاب "التمييز" وهو كتاب عظيم القدر، كثير النفع، عرض فيه لإعلال جملة من الأحاديث، وبيان أوهام الرواة فيها. ولإجلاء قيمة الكتاب، وجلالة مصنّفه الإمام مسلم في فن العلل تم إنجاز هذه الدراسة المتخصصة.

أهمية الدراسة:

١- فيها إبراز لمنهج إمام من أئمة الحديث في علم العلل، وبيان مكانته فيه، ومعرفة مناهج المحدثين مقصد مهم لدارس الحديث.

٢- تضمنها تطبيقات عملية لمسائل نظرية في علم العلل.

٣- فيها توضيح لغوامض العلل، وجمع نصوص متفرقة للأئمة في محل واحد، مع تحليل الشواهد والأمثلة.

إشكالية البحث:

تتمثل في السؤال الرئيس الآتي:

ما مكانة الإمام مسلم في تعليل الأحاديث؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية ما يأتي من أسئلة:

١- ما أسباب نبوغ الإمام مسلم في علم العلل؟

٢- ما طريقته في كشف علل الأحاديث؟

٣- ما أنواع العلل وأجناسها التي ضمنها كتابه التمييز؟

٤- ما القرائن التي اعتمدها لإعلال الأحاديث؟

أهداف الدراسة:

١- إبراز مكانة الإمام مسلم في علم العلل وإثبات نبوغه فيه.

٢- بيان طريقة الإمام مسلم في كشف علل الأحاديث.

٣- استنباط أنواع العلل وأجناسها التي ضمنها الإمام مسلم كتابه التمييز.

٤- بيان القرائن التي اعتمدها الإمام مسلم في إعلال الأحاديث.

٥- تسليط الضوء على قيمة كتاب التمييز أملا في الحصول على نسخة كاملة منه.

الدراسات السابقة:

لم نجد بعد البحث والتقصي دراسة تناولت مكانة الإمام مسلم في علم العلل من خلال دراسة تطبيقية مقارنة في ضوء كتابه التمييز، نعم ثمة دراسات بينت منهج الإمام مسلم في نقد الأحاديث في كتبه؛ فمنها:

١- منهج الإمام مسلم بن الحجاج في ذكر الأخبار المعللة من خلال كتابه المسند الصحيح، عاشور دهني، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٥م.

٢- الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، د. محمد الطوالبة، رسالة دكتوراه، جامعة الزيتونة، تونس، ١٩٨٨م.

٣- نقد المتن عند الإمام مسلم من خلال كتابه التمييز، دراسة نظرية تطبيقية، للباحثة خولة حاصي.

ما يضيفه البحث إلى هذه الدراسات:

الدراسات السابقة تطرقت لبيان منهج الإمام مسلم في نقد الأحاديث من خلال كتابه الصحيح، وبحثنا هذا خاص لبيان مكانة الإمام العامة والخاصة في علم العلل، وهناك فرق بينها وبين هذه الدراسة، فهي تركز على منهجه في كتابه الصحيح سواء في العلل كما في الدراسة الأولى، أو في غير العلل في الدراسة الثانية، وكتابه الصحيح قصد فيه جمع

الأحاديث الصحيحة أصالة، وعرض لذكر بعض علل الأحاديث، بينما هذه الدراسة تركز على مكانة الإمام مسلم في العلل بصورة عامة. كما تبين من خلال دراسة تطبيقية مكانته الخاصة في علم العلل في ضوء كتابه التمييز، وتبرز طريقته وتميزه في هذا الكتاب.

وأما الدراسة الثالثة فهي في نقد المتن، تناولت الباحثة مكانة الإمام مسلم عموما، والمصطلحات التي استعملها الإمام مسلم في نقد متون الأحاديث وقرائن التعليل التي اعتمدها في نقد المتن، ودراستنا تختلف في أنها تتناول مكانة الإمام مسلم في فن العلل خاصة، والذي يشمل أصالة النقد الخفي لمتون الأحاديث وأسانيدها، وقد قمنا بدراسة بعض الأمثلة والشواهد لم تتطرق إليها الباحثة، وقمنا بدراسة أحاديث أعلها الإمام مسلم ومقارنة إعلاله بإعلال غيره مما يبرز مكانته في علم العلل، ومنهجيته في الكشف عن علل الأحاديث.

منهج البحث:

اتبعنا في هذا البحث المنهجين التحليلي والاستنباطي، بدراسة جملة من أسانيد ومتون أحاديث كتاب التمييز وتحليلها، واستنباط مكانة الإمام مسلم، وطريقته في التعليل.

خطة البحث:

جاء البحث في: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: تضمنت أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، والمنهج المتبع فيه وعرض الدراسات السابقة له.

المبحث الأول: التعريف النظري بمكانة الإمام مسلم في علم العلل.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية مقارنة بين الإمام مسلم وغيره في التعليل من خلال كتاب التمييز.

المبحث الثالث: طريقة الإمام مسلم في كشف علل الأحاديث.

الخاتمة: وتضمنت أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: التعريف النظري بمكانة الإمام مسلم في علم العلل:

يعدّ الإمام مسلم من كبار حفاظ الحديث ونقّاده، ومكانته في علم الحديث جليلة، ظهرت وانتشرت بين من لهم عناية بعلم الحديث، من خلال تصنيفه ثاني أصح كتاب من كتب السنة النبوية، وهو كتابه الجامع الصحيح، وسنركز في هذا المبحث على مكانته العامة والخاصة في علم علل الحديث، وبيان ذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المكانة العامة للإمام مسلم في علم العلل:

نشأ الإمام مسلم في بيت علم، فأبوه الحجاج بن مسلم القشيري كان عالماً متصدرا لتعليم الناس(١)، فأثّر فيه فاندفع نحو طلب العلم والتزام حلقات التعلّم منذ الصغر، فبدأ الإمام مسلم بسماع الحديث مبكرا، وكان عمره آنذاك اثنتي عشرة سنة، وقد ظهرت عليه علامات الذكاء ومخايل النبوغ وهو في حلقات العلم ومراحل الطلب، الأمر الذي جعل إسحاق بن راهويه يتفرّس فيه نبوغا قادما، نظر إليه في شبيبته فقال عنه: (أي رجل يكون هذا؟). قال الحاكم معلقا: (لقد أصابت فراسته الذكية فيه)(٢).

برز الإمام مسلم في علوم الشريعة عامة وفي علوم الحديث خاصة، الأمر الذي جعله من كبار الأئمة في علم علل الأحاديث ونقدها، ولهذا أسباب نوضحها فيما يأتي:

أولا: سعة اطلاعه وحفظه للحديث النبوي:

أثنى العلماء على الإمام مسلم بسعة اطلاعه وحفظه لحديث رسول الله ﷺ، قال شيخه محمد بن بشار(٣): (حفاظ الدنيا أربعة: الرازي بالري، ومسلم بنيسابور، وعبدالله

(١) نقل ابن حجر عن شيخ مسلم محمد بن عبد الوهاب الفراء أنه قال: (كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم، . . . وكان أبوه الحجاج من المشيخة). أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تهذيب التهذيب"، (ط١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ)، ١٠: ١٢٧.

(٢) أبو عبد الله الحاكم، "المدخل إلى الصحيح"، تحقيق: ربيع المدخلي، (ط٤، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ)، ص٦٧٨.

(٣) وهو الملقب ببندار من علماء الحديث وحفاظه، وكان عارفا متقنا بصيرا بحديث البصرة. أبو عبد الله محمد الذهبي، "تاريخ الإسلام"، تحقيق: بشار معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م)، ٦: ١٦٥.

الدارمي بسمرقند، ومحمد إسماعيل ببخارى)[١].

ومما يدل على سعة حفظه أنه انتقى أحاديث كتابه الصحيح من أحاديث مجموعها ثلاث مائة ألف حديث مسموعة، ولا شكَّ أنَّ الاطلاع الواسع على الروايات له أثر كبير في كشف علل الأحاديث، خاصة إذا اقترن هذا الاطلاع بالحفظ.

ومما يدل على سعة اطلاعه: تعليله على الأبواب، فيقول: هذا أصح ما ورد في الباب؛ قال الإمام مسلم: (وحديث بشير يعني ابن يسار في القسامة أقوى الأحاديث فيها وأصحها)[٢].

وقال أبو حامد ابن الشرقي[٣] في حديث صلاة التسابيح: (سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لا يروى في هذا الحديث إسناد أحسن من هذا)[٤]، ومع أن الإمام مسلما سمعه موصولا إلا أنّه لم يخرجه في صحيحه، فهذا يدل على حصره لما ورد في الباب من الأحاديث، وما ثبت منها.

ويدل أيضا على سعة اطلاعه وكثرة محفوظاته: أنّه مرض ومات إثر عدم معرفته لحديث من الأحاديث؛ فقد ذكر الحاكم بإسناده إلى أحمد بن سلمة أنه قال: (عقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج وقال لمن في الدار: لا يدخلن أحد هذا البيت، فقيل له: أهديت لنا سلة فيها تمر، فقال: قدموها إلي، فقدموها، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة يمضغها، فأصبح وقد فني التمر ووجد الحديث)، قال الحاكم: (زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مرض ومات)[٥].

---

(١) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد". تحقيق: بشار عواد، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)، ٢: ٣٢٢؛ علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، "تاريخ دمشق". تحقيق عمرو العمروي، (دط، بيروت دار الفكر، ١٤١٥هـ)، ٥٨: ٨٩.

(٢) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، تحقيق: صالح ديان، (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٠هـ)، ١٩٤.

(٣) هو الحافظ أبو حامد ابن الشرقي النيسابوري صاحب الصحيح، وتلميذ مسلم بن الحجاج. ينظر: أبو عبد الله محمد الحاكم، "تلخيص تاريخ نيسابور"، (دط، طهران: كتبخانة ابن سينا، دت)، ١: ٦٢.

(٤) خليل بن عبد الله الخليلي، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، تحقيق: محمد سعيد إدريس، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ)، ١: ٣٢٧.

(٥) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ١٥: ١٢١؛ ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٥٨: ٩٤.

ثانيا: تمكنه من الفقه ومعرفته بالآراء الفقهية:

وظف الإمام مسلم هذا الجانب المعرفي في تعليل الأحاديث؛ فقد أعلَّ الأحاديث المروية عن أبي هريرة –رضي الله عنه– في المسح على الخفين؛ لعلمه بأنّ أبا هريرة كان ينكر المسح على الخفين(١)، وأنكر الحديث الوارد في إدراك الحج بوطء أرض عرفات بعد الفجر حتى طلوع الشمس؛ وذلك لمخالفته إجماع الصحابة والتابعين وعلماء الأمة(٢).

والإمام مسلم عالم بالمسائل والأبواب الفقهية، وما يندرج تحتها من نصوص صحيحة تنبني الأحكام الفقهية عليها وتستنبط منها، ولهذا قال فيه ابن النديم: (من المحدثين العلماء بالحديث والفقه)(٣)، وقال الحافظ ابن حجر: (عالم بالفقه)(٤).

ثالثا: معرفته بآراء الفرق الإسلامية العقدية:

وساعده ذلك في الكشف عن الزيادات المعلَّة في المتون الصحيحة، ومن ذلك كلامه رحمه الله في نقد لفظ: (جئت أسألك عن شرائع الإسلام)؛ لموافقته لرأي المرجئة في إخراج العمل من مسمى الإيمان.

قال الإمام مسلم في إحدى طرق حديث جبريل الطويل: (وأما رواية أبي سنان عن علقمة في متن الحديث إذ قال فيه: إنّ جبريل عليه السلام قال: "جئت أسألك عن شرائع الإسلام". فهذه زيادة مختلقة، ليست من الحروف بسبيل، وإنما أدخل هذا الحرف شرذمة زيادة في الحرف مثل ضرب النعمان بن ثابت وسعيد بن سنان ومن نحا في الإرجاء نحوهما، وإنما أرادوا بذلك تصويبا في قوله في الإيمان، وتقعيد الإرجاء، ذلك ما لم يزد قولهم إلا وهنا وعن الحق إلا بعدا . . . والدليل على ما قلنا من إدخالهم الزيادة في هذا الخبر: أن عطاء بن السائب وسفيان روياه عن علقمة قالا: يا رسول الله، ما الإسلام؟ وعلى ذلك رواية الناس

---

(١) ينظر: مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٢٥–١٣٥.

(٢) ينظر: مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٢٥.

(٣) محمد بن إسحاق، "الفهرست"، تحقيق: إبراهيم رمضان، (ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٧هـ)، ٢٨٦.

(٤) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تقريب التهذيب"، تحقيق: محمد عوامة، (ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ)، ت٦٦٢٣.

بعد. . . ولم يقل: ما شرائع الإسلام؟ كما روت المرجئة)(١)، فرد زيادة في المتن لكونها توافق بدعة راويها.

رابعا: تبحره في علم الجرح والتعديل ومعرفته القوية بالرجال:

فقد ذكره الإمام الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل(٢). وقال ابن السِّيد البطليوسي: (وللبخاري رحمه الله في هذا الباب عناء مشكور، وسعي مبرور، وكذلك لمسلم، وابن معين؛ فإنهم انتقدوا الحديث وحرروه، ونبهوا على ضعفاء المحدثين والمتهمين بالكذب، حتى ضج من ذلك من كان في عصرهم) (٣).

وكتاب الكنى والأسماء للإمام مسلم أكبر شاهد على تبحره في علم الرجال؛ الأمر الذي كشف له عن علل قادحة في كثير من الأحاديث.

ومن الشواهد الدالة على ذلك: تضعيف الإمام مسلم لحديث الراوي في مكان دون مكان، فقال: (فأما ابن أبي ذئب فلم يذكر ابن أبي فديك السعاية عنه في خبره، وهو سماع الحجازيين، فلعل ابن أبي بكير حين ذكر عنه السعاية كان قد لقن اللفظ؛ لان سماعه عن ابن أبي ذئب بالعراق فيما نرى وفي حديث العراقيين عنه كثير [وهمٍ])(٤).

خامسا: كثرة شيوخه وشدة مخالطته لهم:

استفاد الإمام مسلم كثيرا من شيوخه النوابغ في فن علل الحديث، وساعده ذلك على تنمية ملكته وموهبته في استخراج العلل، ومن أشهر هؤلاء الشيوخ الأئمة: أبو زرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن يحيى الذهلي(٥)، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين،

---

(١) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٢١-١٢٢.

(٢) محمد بن أحمد الذهبي، "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط٤، بيروت: دار البشائر، ١٤١٠هـ)، ١٩٣.

(٣) عبد الله ابن السيد البطليوسي، "التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين"، عناية: يحيى مراد، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية، دت)، ٩٨.

(٤) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٩١.

(٥) وإن ترك الإمام مسلم الرواية عن محمد بن يحيى الذهلي لمسألة اللفظ، إلا أنه كان متخصصا في أحاديث الزهري، فلا شك أن الإمام مسلما استفاد منه في معرفة العلل الواردة في أحاديث الزهري والله أعلم.

والبخاري، وعلي بن نصر الجهضمي- عليهم رحمة الله جميعا-.

لهذه الأسباب وغيرها برع الإمام مسلم في علم العلل، وصار له شأن عظيم في هذا العلم عند أهل عصره ومن بعدهم، حتى قال فيه أحمد بن سلمة: (رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما)[١].

سادسا: مؤلفات الإمام مسلم في علم العلل:

للإمام مسلم كلام في علل الأحاديث، فقد تكلم عن بعض العلل في صحيحه، وكذا في مقدمته للصحيح. كما كان له مصنفات في العلل من أبرزها كتاب "التمييز"، وذكر الحافظ ابن حجر كتابا له بعنوان: "جزء فيه ما استنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب لمسلم بن الحجاج"[٢]. وله أيضا: كتاب اسمه "سؤالات أحمد بن حنبل". وذكر له الحاكم وابن الجوزي وابن الصلاح والنووي وغيرهم كتاب "العلل"[٣].

المطلب الثاني: مكانة الإمام مسلم في علم العلل من خلال كتاب التمييز:

أولا: اسم الكتاب وموضوعه:

لا يوجد على النسخة الخطية عنوان الكتاب؛ بسبب ضياع الورقة الأولى منه، ولكن كل من نسب الكتاب للإمام مسلم أو نقل منه سمّاه "التمييز"[٤]، هذا وقد نسب جماعة

(١) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ١٣: ١٠١.

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة"، تحقيق: محمد المياديني، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ)، ١٥٩.

(٣) الحاكم، "تلخيص تاريخ نيسابور"، ١: ٣٤؛ يحيى بن شرف النووي، "شرح النووي على مسلم"، (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢)، ١: ١٠؛ عبد الرحمن بن علي الجوزي، "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك"، تحقيق: محمد عبد القادر، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ)، ١٢: ١٧١؛ عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط"، تحقيق: موفق عبد الله، (ط٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ)، ٥٩.

(٤) وهناك كتاب آخر غير كتابنا هذا اسمه "التمييز" وهو للإمام النسائي، نقل منه جماعة من أهل العلم منهم: علي بن محمد ابن القطان الفاسي، "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام". تحقيق: الحسين آيت سعيد، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ)، ٤: ٣٥٧؛ ويوسف المزي، "تهذيب الكمال في أسماء
=

المترجمين له كتابا آخر في هذا الموضوع هو: كتاب "ذكر أوهام المحدثين". وأفاد السخاوي في "الغنية" (٦٤) أنه كتاب التمييز نفسه. وممن نسبه إليه: الحاكم، والنووي، وابن الجوزي، وابن الصلاح، والذهبي(١). وكلام هؤلاء الأئمة أولى؛ فقد ذكروا الكتابين ضمن مؤلفات الإمام مسلم، وقولهم مقدم؛ فهو أقدم وأعلم.

وسمى الإمام مسلم كتابه بهذا الاسم ليكون موضوعه تمييز صحيح الحديث من سقيمه، وتمييز غَلَطِ من غَلِطَ من الرواة وصواب من أصاب.

ثانيا: مقصد الإمام مسلم من تأليف كتاب التمييز:

أوضح الإمام مسلم في مقدمة كتابه بواعثه على تأليف الكتاب نجملها فيما يأتي:

١. الرد على من ادعى أنه لا سبيل إلى تميّز خطأ الرواة من صوابهم. فكان هذا الكتاب ردا بصورة تطبيقية على هذه الفرية؛ قال الإمام مسلم: (فإنك يرحمك الله ذكرت قبلك قوما ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال: هذا حديث خطأ، وهذا حديث صحيح، وفلان يخطئ في روايته كذا، والصواب ما روى فلان بخلافه، وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله، ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين، وحتى قالوا: إن من ادعى تميزه خطأ رواياتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به، ومدع علم غيب لا يوصل إليه)(٢).

٢. استجابة لطلب أحد تلاميذه أن يذكر له جملة من الأحاديث المعلَّة مع بيان علتها؛ قال الإمام مسلم: (وسألت أن أذكر لك في كتابي رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها، فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ

=

الرجال"، تحقيق: بشار معروف، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ)، ١: ١٥١. وغيرهما.

(١) الحاكم، "تلخيص تاريخ نيسابور"، ١: ٣٤؛ يحيى بن شرف النووي، "تهذيب الأسماء واللغات"، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية، دت)، ٢: ٩١؛ ابن الجوزي، "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك"، ١٢: ١٧١؛ ابن الصلاح، "صيانة صحيح مسلم"، ٥٩؛ محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزملاؤه، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ١٢: ٥٧٩.

(٢) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ٤٥.

ببيان شاف أبينها لك؛ حتى يتضح لك ولغيرك ـ ممن سبيله طلب الصواب سبيلك ـ غَلطُ من غَلِطَ، وصواب من أصاب منهم فيه)[١].

٣. ذكر أصول وقواعد في التعليل تساعد طالب العلم على كشف علل الأحاديث؛ فقال: (وسأذكر لك إن شاء الله من ذلك ما يرشدك الله، وتهجم على أكثر مما أذكره لك في كتابي. وبالله التوفيق)[٢].

ثالثا: كتاب التمييز بين أصله المفقود وقطعته الموجودة:

نصَّ غير واحد ممن حقق الكتاب على أن أصله مفقود، وأن الموجود في مخطوطات المكتبة الظاهرية هو مختصر كتاب التمييز، ولا يُعلم مقدار حجمه، إلا أنّ المتبقي منه فيما يبدو من نقل العلماء كبير.

والكتاب المطبوع مع نقصه فيه اختصار من الناسخ؛ فكثيرا ما يأتي بالسند وطرف من متن الحديث دون إتمامه، وربما جاء ببعض الأسانيد وترك بقيتها[٣]، فذكر في موضع إسنادا وترك البقية، مع أنّ كلام الإمام مسلم يدلّ بوضوح على أنه ساق ما يزيد على أربعة أسانيد، فلا شك أنّه تصرف من الناسخ، وقد فعله في غير ما موضع.

وقد طبع كتاب التمييز عدة طبعات، والطبعات التي اطلعنا عليها، هي:

١. طبعة بتحقيق الدكتور مصطفى الأعظمي سنة ١٣٩٥هـ ضمن مطبوعات جامعة الرياض، ثم أعاد طبعه سنة ١٤١٠ نشر مكتبة الكوثر، وضمن كتابه منهج النقد عند المحدثين.

٢. طبعة بتحقيق محمد صبحي حلاق سنة ١٤١٢هـ عن دار الإيمان بالإسكندرية.

٣. طبعة بتحقيق صالح بن أحمد ديان سنة ١٤٣٠هـ، عن دار ابن حزم في بيروت.

ونرى أن أفضلها: الطبعة التي بتحقيق صالح بن أحمد ديان؛ فذكر أنّ الكتاب الموجود المتداول ناقص، وصنع ملحقا في آخر الكتاب ضم ٢٢ حديثا، نقل العلماء إعلالَها عن كتاب التمييز للإمام مسلم، وليست موجودة في المطبوع المتداول، وتحقيقه نافع مفيد.

---

(١) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ٤٥.

(٢) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ٤٥.

(٣) كما في صفحة (١٥٤-١٥٥).

رابعا: كتاب التمييز من أوائل المصنفات في العلل:

يعد كتاب التمييز من أوائل ما صنف في علم العلل، وهذا جعل له مكانة عند العلماء والباحثين.

لكن ينبغي التنبيه هنا إلى أنه ليس أول المؤلفات في علم العلل، كما ذكر الأستاذ محب الدين الخطيب في مقدمة تحقيقه لكتاب العلل لابن أبي حاتم، فهو وهم منه رحمه الله، فالإمام مسلم مسبوق بهذا، إذ ألف فيه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وكلهم من طبقة شيوخ مسلم(١).

خامسا: أهمية موضوع الكتاب:

يعد هذا الكتاب مرجعا أصيلا في علم العلل؛ ولذا نهل منه العلماء، واعتمدوا عليه في العويصات المشكلات، إذ تضمن بيان صحيح الأحاديث من غيرها، وترجيح طرق الأخبار، وتضمن أيضا اعتراض الإمام مسلم على بعض الرواة، وبيان منشأ أوهامهم. والكتاب يمتاز بالجمع بين المادة النظرية والتطبيقية وسهولة العبارة وفيه أمثلة كثيرة.

ومما يدل على أهميته: تلك النقولات التي ضمنها العلماء الأعلام في كتبهم، فقد نقل عنه البيهقي في "السنن الكبرى"، والغساني في "تقييد المهمل"، وابن عبد البر في "التمهيد" وفي "جامع بيان العلم وفضله"، والمزي في "تهذيب الكمال"، وابن رجب في "شرح علل الترمذي" وفي "فتح الباري" وفي "جامع العلوم والحكم"، والعراقي في "التقييد والإيضاح"، وابن حجر في "التلخيص الحبير"، والمنذري في "الترغيب والترهيب"، وابن الصلاح في "علوم الحديث"، وابن القيم في "تهذيب السنن"، ومغلطاي في "شرح سنن ابن ماجة"، والعلائي في "نظم الفرائد"، والعراقي في "طرح التثريب"، والهيثمي في "مجمع الزوائد"، والزيلعي في "نصب الراية"، وابن التركماني في"الجوهر النقي"، والسخاوي في "فتح المغيث"، والزرقاني في "شرح الموطأ".

ومع كثرة النقولات لم نجد من تعقبه بشيء، إلا ما كان من ابن رجب في "شرحه لعلل الترمذي" فقد تعقب الإمام مسلم في قياسه للرواية على الشهادة في مسألة زيادة الثقة(٢).

---

(١) عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي". تحقيق: همام سعيد، (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ)، ١: ٨٤-٨٥.

(٢) ابن رجب، "شرح علل الترمذي"، ٢: ٦٤٣.

سادسا: مكانة موارد الإمام مسلم في فن علل الحديث:

الناظر في كتاب التمييز يجد أنَّ الإمام مسلما استفاد من كبار علماء علل الحديث، فرفعت مكانتهم مكانته، لكن تنبغي الإشارة إلى أنه مع استفادته منهم لم يكن لهم مقلدا، بل كانت له آراؤه الخاصة في التعليل، مما يدل على علو كعبه، ورفعة منزلته في هذا الشأن.

وقد أوضح الإمام مسلم في كتابه أنه استفاد من أئمة علم العلل وذلك بما نقله عنهم في بيان علل الأحاديث، إذ قال: (وسنذكر من مذاهبهم وأقوالهم في حفظ الحفاظ وخطأ المحدثين في الروايات)[١].

ومن أبرز العلماء الذين استفاد منهم:

١. الإمام البخاري، وكتبه في العلل وفي مقدمتها "التاريخ الكبير": فاستفاد الإمام مسلم من شيخه البخاري في علم العلل، وكان يديم الاختلاف إليه يسأله عن علل الأحاديث ودقائقها ومشكلاتها، فمن ذلك: إعلال حديث كفارة المجلس؛ إذ جاء رجل إلى الإمام البخاري وسأله عن الحديث، فقال الإمام مسلم مخاطبا شيخه: (في الدنيا أحسن من هذا الحديث؟ ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح، تعرف بهذا الإسناد حديثا؟) فقال له البخاري: (إلا أنه معلول)، فقال مسلم: (لا اله إلا الله، وارتعد! أخبرني به). فقال البخاري: (استر ما ستر الله[٢]، هذا حديث جليل رواه الناس عن حجاج بن محمد عن ابن جريج). فألحَّ عليه مسلم، وقبل رأسه وكاد أن يبكي، فقال له البخاري: (اكتب إن كان ولابد. . . الخ). وبيَّن له علته[٣] فهذه الحادثة تدل على استفادة الإمام مسلم من الإمام البخاري، ومع هذا لم يكن الإمام مسلم مقلدا له؛ فخرَّج في "صحيحه" لرواة تركهم البخاري، وصحَّح أحاديث أعلَّها البخاري، وأعلَّ أحاديث صححها البخاري،

---

(١) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ٥٠.

(٢) استخدم الإمام مسلم هذه العبارة جوابا على سؤال أحد تلاميذه يطلب منه كشف علة حديث، فقال له الإمام مسلم: (رواه أبو كريب فاستر عليه) وكأنه أخذها عن شيخه البخاري. مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ٢١١.

(٣) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، (دط، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ١: ٤٨٨.

وترك رواة روى لهم البخاري[١].

وخالف شيخه في الرواية بالعنعنة وما يشترط في قبولها، وخالفه في أسماء كثير من الرواة ذكرها البخاري ووهم فيها[٢]. فذكر ابن عساكر بسنده إلى أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، قال: (سمعت أبا عمرو بن أبي جعفر يقول: سمعت أبا العباس بن سعيد بن عقدة، وسألته عن محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري أيهما أعلم؟ فقال: كان محمد بن إسماعيل عالما، ومسلم عالما، فكررت عليه مرارا وهو يجيبني بمثل هذا الجواب، ثم قال لي: يا أبا عمرو! قد يقع لمحمد بن إسماعيل الغلط في أهل الشام؛ وذاك أنه أخذ كتبهم فنظر فيها، فربما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضع آخر باسمه، ويتوهم أنهما اثنان، فأما مسلم فقلما يقع له الغلط في العلل لأنه كتب المسانيد، ولم يكتب المقاطيع والمراسيل)[٣].

٢. أبو زرعة الرازي: فاستفاد مسلم منه في معرفة علل الأحاديث، فعرض عليه صحيحه، وطلب منه أن يشير إليه بالأحاديث المعلَّة، والمتأمل في كتاب التمييز يجد أحاديث لا بأس بها قد أعلها وأخرجها في "صحيحه" على وجه الصواب، فلعل ذلك بإشارة أبي زرعة عليه بها، وذكر ابن الصلاح بإسناده إلى الإمام مسلم أنه قال: (عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال أنه صحيح وليس له علة خرجته)[٤].

٣. علي بن نصر الجهضمي وكتابه في العلل: قال فيه مسلم: (لا أعلم اليوم أحدا أعلم بحديث أهل البصرة منه)[٥]. قلنا: ما قال الإمام مسلم ما قال إلا بعد اطلاعه على علم شيخه في نقد أحاديث البصريين واستفادته منه.

---

(١) أبو بكر كافي، "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها"، (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢١هـ)، ٦٨.

(٢) جمعها ابن أبي حاتم في كتابه (بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه).

(٣) الحاكم، "تلخيص تاريخ نيسابور"، ١: ٣٤؛ إسماعيل بن عمر بن كثير، "البداية والنهاية"، تحقيق: عبد الله التركي، (ط١، دار هجر، ١٤١٨هـ)، ١١: ٣٤.

(٤) ابن الصلاح، "صيانة صحيح مسلم"، ٦٨.

(٥) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "النكت الظراف على الأطراف"، عناية: عبد الصمد شرف الدين، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية)، ١: ١٨٢.

٤. محمد بن يحيى الذهلي وكتابه علل حديث الزهري: أخذ الإمام مسلم عن محمد بن يحيى الذهلي أحاديث كثيرة، ثم ترك الرواية عنه على إثر مسألة اللفظ، فلما قال الذهلي: (ألا من كان يقول بقول البخاري في مسألة اللفظ بالقرآن فليعتزل مجلسنا). فنهض مسلم من فوره إلى منزله، وجمع ما كان سمعه من الذهلي جميعه، وأرسله إليه، وترك الرواية عن الذهلي بالكلية، فلم يرو عنه شيئا لا في "صحيحه" ولا في غيره، واستحكمت الوحشة بينهما)[(١)].

ومحمد الذهلي كان متخصصا في أحاديث الزهري حتى قال فيه ابن المديني: (أنت دارست الزهري)، وقال السُّلمي: سألت الدارقطني: من تقدم من محمد بن يحي وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي؟ فقال: محمد بن يحي، ومن أحب أن ينظر ويعرف قصور علمه من علم السلف فلينظر في"علل حديث الزهري" لمحمد بن يحي) [(٢)].

ولما كان الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، فلا بد أن الإمام مسلما طرق سمعه شيء مما أعله من مرويات الزهري فاستفاد منه في هذا الجانب المعرفي، والملاحظ أن مسلما قد أكثر من بيان العلل الواقعة في حديث الزهري في كتابه التمييز فلعله استفاد شيئا من ذلك من شيخه والله أعلم[(٣)].

---

(١) ابن كثير، "البداية والنهاية"، ١١: ٣٤.

(٢) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٣: ٤١٥.

(٣) ينظر: نور الدين العتر، "منهج النقد في علوم الحديث"، (ط٣، دمشق: دار الفكر، ١٤٠١هـ)، ٢٥٥.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية مقارنة بين الإمام مسلم وغيره في التعليل من خلال كتابه التمييز.

حتى تتضح مكانة الإمام مسلم في التعليل من خلال كتابه التمييز اخترنا خمسة أحاديث أعلها الإمام مسلم في كتابه التمييز، مع تخريجها وجمع طرقها، والنظر في الاختلاف الواقع بينها، وفحص ما سطَّره علماء العلل في بيان علتها، ومن ثم مقارنة ذلك كله مع ما ذكره الإمام مسلم في تعليله لهذه الأحاديث.

المطلب الأول: حديث أعله الإمام مسلم بعلة واحدة، وأعله الإمام البخاري بثلاث علل.

قال الإمام مسلم: (حدثنا محمد بن بشار، ثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر، قالا: ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت حجرا أبا عنبس يقول: حدثني علقمة بن وائل، عن وائل، قال: (صليت مع رسول الله ﷺ فسمعته حين قال: "غير المغضوب عليهم ولا الضالين" قال: "آمين" وأخفى بها صوته، ووضع يده اليمنى على اليسرى، وسلم عن يمينه وعن شماله).

وثنا إسحاق أنا أبو عامر ثنا شعبة عن سلمة سمعت حجرا أبا العنبس يحدث عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ بهذا الحديث. ثم قال الإمام مسلم: كلهم عن شعبة عن سلمة عن حجر عن علقمة عن وائل، إلا إسحاق عن أبي عامر فإنه لم يذكر علقمة. وذكر الباقون كلهم علقمة.

ثم قال: أخطأ شعبة في الرواية حين قال: (وأخفى صوته).

ثم جاء الإمام مسلم بالروايات التي تبين أنّ النبي ﷺ جهر بالتأمين، وأنّها روايات متواترة تقضي على رواية شعبة بالخطأ والغلط[1].

نلحظ أنّ الإمام مسلما تكلم على الرواية من وجهين:

الأول: من جهة السند؛ وهو مخالفة رواية إسحاق عن أبي عامر لباقي الروايات عن شعبة بعدم ذكر علقمة في الإسناد.

الثاني: بيان علة في المتن؛ وهو مخالفة شعبة لما تواتر عن النبي ﷺ فيما يتعلق بصفة تأمينه عقب قراءته للفاتحة، فروى أن النبي ﷺ أخفى صوته بها، والمتواتر عنه أنّه كان يجهر بها!.

---

(١) ينظر: مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ٦٤_٦٨.

الفرع الأول: تخريج الحديث:

أولا: طريق شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت حجرا أبا العنبس يقول حدثني علقمة بن وائل عن وائل مرفوعا.

أخرجه الطيالسي(١)، والإمام أحمد عن محمد بن جعفر(٢)، وابن حبان من طريق بن جرير وعبد الصمد بن عبد الوارث(٣)، والطبراني من طريق سليمان بن حرب ووكيع(٤)، والدارقطني من طريق يزيد بن زريع(٥)، والحاكم من طريق سليمان بن حرب وأبي الوليد(٦)، والبيهقي من طريق الطيالسي(٧). كلهم عن شعبة به.

ثانيا: حديث شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت أبا العنبس يحدث عن وائل مرفوعا (من غير ذكر علقمة).

أخرجه الطحاوي من طريق أبي داود(٨)، والطبراني من طريق أبي الوليد وحجاج بن

---

(١) سليمان بن داود الطيالسي، "مسند أبي داود الطيالسي"، تحقيق: محمد التركي، (ط١، مصر: دار هجر، ١٤١٩هـ)، ٢: ٣٦٠.

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل، "المسند"، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٦هـ)، ٣١: ١٤٦، ح٢٤٨.

(٣) أبو حاتم محمد بن حبان، "صحيح ابن حبان–مع ترتيب ابن بلبان"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ)، ٥: ١٠٩، ح١٨٨٥٤.

(٤) سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي السلفي، (دط، بغداد: مطبعة الأمة، ١٩٧٨م)، ٢٢: ٩.

(٥) علي بن عمر الدارقطني، "السنن"، تحقيق: شعيب الارنؤوط وزميليه، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ)، ٢: ١٢٨، ح١٢٧٠.

(٦) محمد بن عبد الله الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، تحقيق: مصطفى عبد القادر، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ)، ٢: ٢٥٣، ح٢٩١٣.

(٧) أحمد بن الحسين البيهقي، "السنن الكبرى"، تحقيق: محمد عبد القادر، (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ٢: ٨٣، ح٢٤٤٧.

(٨) أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، "شرح معاني الآثار"، تحقيق: يوسف المرعشلي، (ط١، مصر: عالم الكتاب، ١٤١٤هـ)، ١: ٢٦٩، ح١٦٠٧.

نصير[(١)]، والدارقطني من طريق يزيد بن زريع (على الشك في ذكر علقمة)[(٢)]. كلهم عن شعبة به.

ثالثا: حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر، وفيه (ورفع بها صوته) وفي لفظ: (وطول بها).

أخرجه ابن أبي شيبة[(٣)] والإمام أحمد كلاهما عن وكيع[(٤)]، والدارمي عن محمد بن كثير[(٥)]، والبخاري عن عبد الله بن يوسف وعن محمد بن كثير وقبيصة[(٦)]، وأبو داود عن محمد بن كثير[(٧)]، والترمذي من طريق يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي[(٨)]، والطبراني من طريق محمد بن كثير[(٩)]، والدارقطني من طريق وكيع والمحاربي وعبد الرحمن[(١٠)]، والبيهقي من طريق أبي داود الحفري وخلاد بن يحيى[(١١)]. كلهم عن سفيان به.

---

(١) الطبراني، "المعجم الكبير"، ٢٢: ٤٣-٤٤، ح١٠٩، ١١٠.

(٢) الدارقطني، "السنن"، ٢: ١٢٨، ح١٢٧٠.

(٣) عبد الله ابن أبي شيبة، "المصنف"، تحقيق: كمال يوسف، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ)، ٢: ١٨٧، ح٧٩٦٠.

(٤) أحمد ابن حنبل، "المسند"، ٣١: ١٣٦، ح١٨٨٤٢.

(٥) عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، "سنن الدارمي"، تحقيق: نبيل الغمري، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٣٤هـ)، ٢: ٧٩٤، ح١٢٨٣.

(٦) محمد بن إسماعيل البخاري، "القراءة خلف الإمام"، تحقيق: محمد الفوحباني، (ط١، المكتبة السلفية، ١٤٠٠هـ)، ٥٦، ح١٤٤.

(٧) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، "سنن أبي داود"، تحقيق: محمد محي الدين، (دط، بيروت: المكتبة العصرية، دت)، ١: ٢٤٦، ح٩٣٢.

(٨) محمد بن عيسى الترمذي، "جامع الترمذي"، تحقيق: بشار عواد، (بيروت: دار المغرب الإسلامي، ١٩٩٨م)، ١: ٣٣١، ح٢٤٨.

(٩) الطبراني، "المعجم الكبير"، ٢٢: ٤٤، ح١١١.

(١٠) الدارقطني، "السنن"، ٢: ١٢٨، ح١٢٦٩.

(١١) البيهقي، "السنن الكبرى"، ٢: ٨٣، ح٢٤٤٥.

الفرع الثاني: إعلال العلماء للحديث:

أولا: قال الإمام الترمذي: (سمعت محمد بن إسماعيل يقول: وحديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل في هذا الباب أصح من حديث شعبة، وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع، قال: "عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبس" وإنما هو حجر بن عنبس، وكنيته أبو السكن، وزاد فيه: "عن علقمة بن وائل" وإنما هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر، ليس فيه علقمة، وقال: "وخفض بها صوته" والصحيح أنه جهر بها). ثم قال الإمام الترمذي: (وسألت أبا زرعة فقال: حديث سفيان أصح من حديث شعبة، وقد رواه العلاء بن صالح)[١].

وقد أعل الإمام البخاري هذه الرواية بثلاث علل:

الأولى: التغيير في اسم الراوي (حجر) فقال فيه: أبو العنبس وهو ابن عنبس، وكنيته أبو السكن وليس بأبي العنبس. قلت: هذا الإعلال غير متفق عليه بين العلماء، فقد قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" بعد أن ذكر اختلاف شعبة والثوري في اسم الراوي وكنيته، ونقل تصويب البخاري وأبي زرعة لرواية سفيان الثوري، قال: (وما أدري لِمَ لمْ يصوّبا القولين حتى يكون حجر بن عنبس هو أبو العنبس، وبهذا جزم ابن حبان في "الثقات" أن كنيته كاسم أبيه، ولكن قال البخاري: إنّ كنيته أبو السكن، ولا مانع أن يكون له كنيتان)[٢].

ولا يضير الإمام مسلم هذا الاختلاف وعدم التنبيه عليه خاصة أنّه جزم في كتاب الكنى أن كنيته أبو العنبس[٣]، فيكون الإمام مسلم خالف الإمام البخاري في الاعتداد بهذه العلة.

وقد ذكر غير واحد ممن ألّف في تراجم الرجال في تكنية حجرٍ بكلا الكنيتين من غير إنكار لإحداهما، منهم: ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"[٤]، والحافظ المزي في "تهذيب الكمال"[٥].

(١) محمد بن عيسى الترمذي، "العلل الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي"، تحقيق: محمود خليل، (ط١، القاهرة: المكتبة الإسلامية، ١٤٢٨هـ)، ٦٨.

(٢) ابن حجر العسقلاني، "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير"، تحقيق: حسن بن عباس، (ط١، مصر: مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ)، ١: ٥٨٢.

(٣) مسلم بن الحجاج، "الكنى والأسماء"، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، (ط٤، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية١٤٠٤هـ)، ١: ٦٢٧.

(٤) عبد الرحمن بن أبي حاتم، "الجرح والتعديل". (ط١، بيروت: دار إحياء التراث، ١٢٧١هـ)، ١٣: ٢٦٦.

(٥) المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، ٢: ٦٩، ت١١٢٠.

الثانية: إدخال شعبة علقمةَ بين حجر ووائل بخلاف سفيان، إذ قال: حجر عن وائل.

تبين من تخريج طرق الحديث سابقا الاختلاف في رواية شعبة؛ ففي بعضها يروي حجرٌ الحديثَ عن وائل مباشرة، وفي الأخرى وهي الأكثر يروي عنه بواسطة علقمة، وقد يكون حجر سمع هذا الحديث من علقمة عن وائل، ومن وائل نفسه. وهذا ما قرره الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير"[(١)].

والإمام مسلم نبه على الخلاف ولم يحكم عليه بالاضطراب، وعنون على هذا الحديث بقوله: (ذكر الأخبار التي نقلت على الغلط في متونها)، فلعله أعله في الجزء المفقود من كتابه، أو أنه اكتفى بالتنبيه على الاختلاف الواقع في السند، وأورد الحديث لبيان علته في المتن، أو أنه يرى ثبوت الطريقين. والله أعلم.

الثالثة: مخالفة شعبة لسفيان في صفة التأمين، فروى شعبة أن النبي ﷺ أخفى صوته بها، وروى سفيان أنه جهر بها. وهذه علة اتفق العلماء على وجودها في رواية شعبة، وقد سبق كلام أبي زرعة والبخاري ومسلم في بيان هذه العلة، وهذه أقوال غيرهم في بيانها:

قال الدارقطني: (كذا قال شعبة "وأخفى بها صوته" ويقال: إنه وَهِمَ فيه؛ لأن سفيان الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رووه عن سلمة فقالوا: (ورفع صوته بآمين) وهو الصواب)[(٢)].

وقال البيهقي: (لا أعلم اختلافا بين أهل العلم بالحديث أن سفيان وشعبة إذا اختلفا فالقول قول سفيان، وقال يحيى بن سعيد: ليس أحد أحب إلي من شعبة ولا يعدله عندي أحد، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان، وقال شعبة: سفيان أحفظ مني)[(٣)].

وذكر ابن القيم ستة وجوه تُرجح بها رواية سفيان على رواية شعبة لهذا الحديث، هي:

١. أن سفيان مقدم على شعبة عند الاختلاف.
٢. متابعة العلاء بن صالح ومحمد بن مسلمة بن كهيل لسفيان.

---

(١) الطبراني، "المعجم الكبير"، ٢٢: ٩؛ العسقلاني، "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير"، ١: ٥٨٢؛ ووافق ابنَ حجر الشيخُ حمدي السلفي في تعليقه على الحديث في حاشية معجم الطبراني الكبير.

(٢) الدارقطني، "السنن"، ١: ٣٣٤.

(٣) البيهقي، "السنن الكبرى"، ٢: ٥٧.

٣. أن أبا الوليد الطيالسي روى الحديث عن شعبة موافقا لرواية سفيان الثوري في متنه، فقد اختلف على شعبة كما ترى، قال البيهقي: (فيحتمل أن يكون تنبه لذلك فعاد إلى الصواب في متنه)(١).

٤. أن الروايتين لو تقاومتا لكانت رواية الرفع (رفع الصوت) متضمنة لزيادة وكانت أولى بالقبول(٢).

٥. موافقة رواية سفيان وتفسيرها لحديث أبي هريرة إذا أمن الإمام فأمنوا، فإن الإمام يقول: آمين، والملائكة تقول آمين، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له)(٣).

٦. الروايات والآثار التي تدل على أن النبي ﷺ والصحابة والتابعين جهروا بالتأمين ولم يخفوها(٤).

ويجدر العلم بأنّ الإمام مسلما اكتفى بعد نقله للروايات التي ترجح رواية سفيان على رواية شعبة بأن قال: (رواية شعبة تخالف الأخبار المتواترة بأن النبي ﷺ قد جهر بالتأمين). وهذه حجة قاطعة من الإمام مسلم لإعلال رواية شعبة. وما ذكره ابن القيم ـ رحمه الله ـ هو زيادة توضيح وبيان والله أعلم.

---

(١) وكلامه فيه نظر؛ فهذه الرواية التي ذكرها ابن القيم رواها يونس بن حبيب وإبراهيم بن مرزوق، عن أبي الوليد الطيالسي، عن شعبة، بلفظ (خفض صوته)، فعلى فرض صحة سندها فهي شاذة لمخالفتها المروي في مسند الطيالسي، وعلى فرض صحتها عن أبي الوليد الطيالسي هي شاذة لمخالفتها الرواة عن شعبة. والله أعلم.

(٢) والذي قاله فيه نظر؛ فما جاء في رواية سفيان لا يعد من الزيادة على رواية شعبة، بل رواية شعبة تعارض وتنفي ما أثبتته رواية سفيان، فرواية شعبة (وأخفى بها صوته) ورواية سفيان (ورفع بها صوته).

(٣) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري"، تحقيق: محمد زهير الناصر، (ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، كتاب الأذان، باب جهر الإمام بالتأمين، ح٧٨٠.

(٤) ابن قيم الجوزية، "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، عناية: مشهور بن حسن، (ط١، السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ)، ٤: ٢٧٣ ـ ٢٧٩. بتصرف.

المطلب الثاني: حديث أعله الإمام مسلم وصححه الإمام الترمذي.

قال الإمام مسلم: (حدثنا يحيى بن يحيى، ثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي قيس، عن هزيل ابن شرحبيل، عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين).

ثم بيّن الإمام مسلم أنّ متن هذا الحديث ليس بمحفوظ، وأنّ أبا قيس عن هزيل عن المغيرة بهذا المتن مخالف لكل من رواه عن المغيرة، والحمل فيه على أبي قيس أشبه؛ لأنّ أهل العلم استنكروا من روايته أخبارا غير هذا الخبر، ثم ساق بإسناده إلى عبد الله بن المبارك قوله: "عرضت هذا الحديث على الثوري فقال: لم يجئ به غيره، فعسى أن يكون وهما")[١].

قال الإمام الترمذي: حدثنا هناد ومحمود بن غيلان، قالا: حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال: توضأ رسول الله ﷺ ومسح على الجوربين والنعلين. هذا حديث حسن صحيح، ثم جاء بأقوال العلماء في جواز المسح على الجوربين[٢].

ولمعرفة الأرجح في الحكم على الحديث نقول: هل مخرج الحديث واحد أم مختلف؟ وهل من أحد تابع أبا قيس على روايته هذه أم أنه حقا تفرد بها؟ والجواب عن هذا السؤال يكون بتتبع طرق هذه الرواية وتخريجها.

الفرع الأول: تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة[٣]، وأحمد[٤]، وابن ماجة[٥]، والنسائي[٦]، وابن خزيمة[٧]،

(١) ينظر: مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٢٥-١٣٥.

(٢) الترمذي، "جامع الترمذي"، كتاب الطهارة، باب في المسح على الجوربين والنعلين، ٣٥، ح٩٩.

(٣) ابن أبي شيبة، "المصنف"، كتاب الطهارات، باب في المسح على الجوربين، ١: ١٧١، ح١٩٧٣.

(٤) أحمد ابن حنبل، "المسند"، ٣٠: ١٤٤، ح١٨٢٠٦.

(٥) محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، "السنن"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دط، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، دت)، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين، ١: ١٨٥، ح٥٥٩.

(٦) أحمد بن شعيب النسائي، "السنن الكبرى"، تحقيق: حسن شلبي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ)، كتاب الطهارة، باب المسح على الجوربين والنعلين، ١: ١٢٣، ح١٢٩.

(٧) محمد ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة"، تحقيق: مصطفى الأعظمي، (ط٣، بيروت: المكتب الإسلامي، =

والطبراني[١]. كلهم من طريق وكيع.

وأخرجه ابن حبان[٢]، والطبراني[٣]، كلاهما من طريق زيد بن الحباب. وأخرجه البيهقي من طريق أبي عاصم[٤]. وأخرجه الطبراني من طريق عبد الحميد الحماني وعبد الله بن المبارك[٥].

كلهم (وكيع، وزيد بن الحباب، وأبو عاصم، وعبد الحميد الحماني، وعبد الله بن المبارك) عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين.

الفرع الثاني: العلماء الذين وافقوا مسلما في إعلال الحديث:

١. نقل الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" كلام يحيى بن معين في تضعيف حديث أبي قيس وسكت[٦]، وسكوته إقرار.
٢. قال النسائي: ما نعلم أن أحدا تابع أبا قيس على هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين[٧].
٣. قال أبو داود: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث؛ لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين[٨].

=

١٤٢٤هـ)، كتاب الوضوء، باب الرخصة في المسح على الجوربين والنعلين، ١: ٩٩، ح١٩٨.

(١) الطبراني، "المعجم الكبير"، ٢٠: ٤١٥، ح٩٩٦.

(٢) ابن حبان، "صحيح ابن حبان–مع ترتيب ابن بلبان"، كتاب الطهارة، باب ذكر الإباحة للمرء المسح على الجوربين إذا كانا مع النعلين، ٤: ١٦٧، ح١٣٣٨.

(٣) الطبراني، "المعجم الكبير"، ٢٠: ٤١٥، ح٩٩٦.

(٤) البيهقي، "السنن الكبرى"، جماع أبواب المسح على الخفين، باب ما ورد في الجوربين والنعلين، ١: ٤٢٥، ح١٣٤٩.

(٥) الطبراني، "المعجم الكبير"، ٢٠: ٤١٥، ح٩٩٦.

(٦) محمد بن إسماعيل البخاري، "التاريخ الكبير". عناية: محمد عبد المعيد خان، (دط، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، دت)، ٣: ١٣٧.

(٧) النسائي، "السنن الكبرى"، ١: ١٢٣.

(٨) أبو داود السجستاني، "السنن"، ١: ٤١.

٤. قال البيهقي بعد ذكره الحديث: إنه حديث منكر ضعفه سفيان الثوري، وعبد الرحمن ابن مهدي وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومسلم بن الحجاج، والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين[١].

وبين النووي أن كل واحد من هؤلاء لو انفرد قُدِّمَ على الترمذي، والجرح مقدم على التعديل، وقد اتفق الحفاظ على تضعيفه، فلا يقبل قول الترمذي في الحكم عليه بأنه حسن صحيح[٢].

وقد نقل الترمذي عن الإمام أحمد وسفيان الثوري أنهما قالا بالمسح على الجوربين، وقد مر سابقا أنهما يضعفان زيادة لفظة الجوربين في الحديث، فيجدر التنبيه إلى أن عمل الإمام بفقه حديث لا يكون تصحيحا له، لأنه قد يصح العمل عنده بفقه الحديث لدواع أخر.

ومن الذين صححوا هذا الحديث الشيخ أحمد شاكر والألباني وغيرهما[٣].

الفرع الثالث: أدلة المصححين للحديث ومناقشتها.

الدليل الأول: أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان ثقة، وثّقه ابن معين والعجلي، وكذلك هزيل، وقد أخرج لهما البخاري في "صحيحه"، وهذا مما استدل به ابن التركماني على تصحيح هذا الطريق[٤].

الجواب: أن وجود حديث الراوي في الصحيح، وتوثيق الأئمة له لا يمنع وقوعه في الخطأ والوهم، ولا بد للثقة من الوهم، وقد أشار إلى خطئه ابن معين مع أنه وثَّقه، وغمز الدارقطني أبا قيس بهذا الحديث مع أنه قال فيه: ثقة، ولا يستقيم مع ذلك أن يُحتج بأحد قولي الإمام على قوله الآخر؛ إذ إنهم كانوا يعرفون حين غلَّطوا أبا قيس أنه ثقة.

---

(١) ينظر: البيهقي، "السنن الكبرى"، ١: ٤٢٥.

(٢) ينظر: يحيى بن شرف النووي، "المجموع شرح المهذب"، (دط، بيروت: دار الفكر، دت)، ١: ٥٠٠.

(٣) محمد جمال القاسمي، "المسح على الجوربين والنعلين"، تحقيق: الألباني، (دط، بيروت: المكتب الإسلامي، دت)، ١١؛ محمد ناصر الدين الألباني، "صحيح وضعيف سنن الترمذي"، (دط، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، دت)، ١: ٩٩.

(٤) ابن التركماني، "الجوهر النقي على سنن البيهقي"، (دط، بيروت: دار الفكر، دت)، ١: ٢٨٤.

الدليل الثاني: قال ابن دقيق العيد: "من صححه يعتمد – بعد تعديل أبي قيس – على كونه ليس مخالفا لرواية الجمهور مخالفةَ معارضة، بل هو أمر زائد على ما رووه ولا يعارضه، وهو طريق مستقل برواية هزيل عن المغيرة[(١)].

قال الشيخ أحمد شاكر: (حديث أبي قيس هو حديث آخر غير حديث المسح على الخفين، وقد روى الناس عن المغيرة أحاديث المسح في الوضوء، فمنهم من روى المسح على الخفين، ومنهم من روى المسح على العمامة، ومنهم من روى المسح على الجوربين، وليس شيء منها بمخالف للآخر، إذ هي أحاديث متعددة، وروايات عن حوادث مختلفة. والمغيرة صحب النبي ﷺ نحو خمس سنين، فمن المعقول أن يشهد من النبي ﷺ وقائع متعددة في وضوئه ويحكيها، فيسمع بعض الرواة منه شيئاً، ويسمع غيره شيئاً آخر)[(٢)].

الجواب: أنه يُنازع في كون ما في الحديث زيادة، إنما هو مخالفة، فالرواة ذكروا الخفين، وخالفهم أبو قيس عن هزيل؛ فذكر الجوربين. قال المباركفوري: "فإن الناس كلهم رووا عن المغيرة بلفظ: مسح على الخفين، وأبو قيس يخالفهم جميعا؛ فيروي عن هزيل عن المغيرة بلفظ: مسح على الجوربين والنعلين. فلم يزد على ما رووا، بل خالف ما رووا، نعم لو روى بلفظ: مسح على الخفين والجوربين والنعلين؛ لصح أن يقال: إنه روى أمراً زائدًا على ما رووه، وإذ ليس فليس"[(٣)].

وقد ردّ هذا الشيخ أحمد شاكر، فقال: "هكذا قال، وهي انتقال نظر، فليس المراد أنه روى زيادة في لفظ الحديث، بل أراد القائلون بأنها زيادة: أنه روى حكمًا آخر زائدًا على ما رواه غيره، فرووا هم المسح على الخفين، وروى هو المسح على الجوربين، ولم ينف رواية المسح على الخفين، فروايته على الحقيقة زيادة على روايات غيره، وهذا واضح"[(٤)].

---

(١) إسماعيل الأنصاري، "الإلمام شرح عمدة الأحكام"، (ط٢، مصر: مطبعة السعادة، ١٣٩٢هـ)، ٢: ٢٠٣.

(٢) الترمذي، "جامع الترمذي"، ١: ١٦٨.

(٣) محمد المباركفوري، "تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي"، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية، دت)، ١: ٢٧٩.

(٤) القاسمي، "المسح على الجوربين والنعلين"، ١١.

فالمباركفوري يرى أن الحديث حديث واحد، وأن من قال بالزيادة يرى أنهما حديثان مستقلان. واعتبار هذا الحديث حديثين مختلفين، وطريقين مستقلين مسلك مخالف لما عليه أهل الحديث من أئمته النقاد في التعامل مع هذا الحديث؛ فقد صرَّح الثوري وابن مهدي وأحمد وابن معين وابن المديني ومسلم والنسائي والدارقطني والبيهقي بأن الحديث حديث واحد، وأنه يُنظر فيه – مع اتحاد مخرجه - إلى الراجح عن المغيرة، والمعوّل على إجماع هؤلاء واتفاقهم.

وذكر الباحث عبد الله السريع أدلة على ترجيح كون حديث المغيرة واحدا، فقال: (وقولهم في كون حديث المغيرة واحداً أوجه وأعدل وأولى؛ لأمور:

أحدهما: أن القصة التي ذكرها الجمهور عن المغيرة مذكورة في بعض طرق رواية أبي قيس عن هزيل عنه، إذ ذكر يحيى الحماني عن أبيه وابن المبارك، وذكر هو ومحمد بن رافع عن زيد بن الحباب، بإسناد ثلاثتهم عن المغيرة، أن رسول الله ﷺ بال فتوضأ، ومسح على الجوربين والنعلين. فذكر قضاء النبي ﷺ حاجته، ووضوءه، ومسحه، وهذا ما ذكره عامة الرواة عن المغيرة.

ثانيها: أن الاختصار في رواية الحديث أمر شائع معروف عندهم، ولما كانت القصة معروفة مشهورة من الطرق الأخرى، لم يكن لترادها في حديث أبي قيس عن هزيل حاجة، فاختصرها الرواة، واقتصروا على ما أغرب به أبو قيس من كون المسح على الجوربين لا الخفين.

ثالثها: أن الأصل في حديث المغيرة في المسح: أنه حديث واحد، سمعه منه الرواة على وجه واحد، والعدول عن هذا الأصل بلا دليل تحكُّم؛ إذ لا بد من إقامة الدليل على كون الحديث حديثين، والواقعة واقعتين، بنص في الرواية، أو نحو ذلك، ولا شيء من ذلك هنا، فلم يكن له وجه[١].

ثم إنه على التسليم بكون الحديث حديثًا مستقلاً – وهذا بعيد؛ لما سبق – فإن تفرد أبي قيس بحديث المسح على الجوربين فيه نظر، والتفرد ربما لم يقبله الأئمة من الثقات، فكيف بهذا الصدوق الذي أنكرت عليه أحاديث.

---

(١) سلسلة تخريج أحاديث الروض المربع، موقع الألوكة. https: //www. alukah. net/sharia/0/23215/

الدليل الثالث: ما قاله الشيخ أحمد شاكر: (ثم إن الحكم على رواية هذا الحديث بتخطئة الرواة الثقات حكم دون دليل كما بينا، وقد تابعه على روايته هذه عمل الصحابة الذين حكى ابن القيم الحجة بعملهم، فهو لم يرو حكمًا شاذا مخالفا لم يقل به أحد، بل روى عملا ثبت أن الصحابة هؤلاء عملوا به وأخذوا بحكمه)(١).

الجواب: فأما كون المُخَطَّأ هنا "الثقات" فلا يسلم به، إذ المُخَطَّأ أبو قيس لا يبلغ مرتبة الثقة، وأما كون التخطئة بغير دليل؛ فادعاء غير صحيح، وقد سبق من الدلائل ما يكفي للجزم بخطأ هذا الراوي فيه، وأما كون عمل الصحابة تابع روايةَ أبي قيس بذكر الجوربين، وأنه لم يرو حكما شاذا مخالفا لم يقل به أحد؛ فلا ينازع فيه، إلا أنه خارج محل النزاع، فالنزاع في صحة هذا الحديث عن المغيرة مرفوعا عن النبي ﷺ، لا في صحة العمل بمقتضاه.

وإن صح استفادة الرواية الضعيفة القوةَ من الموقوفات؛ فذلك فيما لم يظهر أنه خطأ ووهم، وليس ذلك بمتحقق هنا، والخطأ لا يتقوى بغيره؛ لأنه وهم توهَّمه راويه، ليس له أصل صحيح.

المطلب الثالث: حديث أعله الإمام مسلم واختلف النقاد فيه:

روى الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ قال: (من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبدا فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع).

ورواه نافع عن ابن عمر وجعل قصة النخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وقصة العبد عن ابن عمر عن عمر موقوفا عليه.

قال الإمام مسلم عن اختلاف نافع وسالم في قصة العبد! قال: (القول ما قال نافع وإن كان سالم أحفظ منه)(٢).

الفرع الأول: تخريج الحديث:

والحديث أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه"، فقال: أخبرنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، حدثني ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه رضي الله عنه قال: سمعت

(١) القاسمي، "المسح على الجوربين والنعلين"، ١١.

(٢) مسلم بن الحجاج، "ملحق التمييز"، ٢١٦.

رسول الله ﷺ يقول: (من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبدا وله مال فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع). وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد(١).

وأخرجه مسلم في"صحيحه" فقال: حدثنا يحي بن يحي ومحمد بن رمح، قالا: أخبرنا الليث (ح) وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبدا فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع)(٢).

الفرع الثاني: اختلاف النقاد فيه:

هذا الحديث مما اختلف النقاد في الحكم عليه، فمنهم من رجح رواية سالم، ومنهم من رجح رواية نافع، ومنهم من صحح الروايتين.

من العلماء الذين رجحوا رواية سالم: علي بن المديني فيما حكاه الترمذي في "جامعه"، وابن عبد البر في "الاستذكار"(٣)، والإمام النووي إذ قال: (لم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر؛ ولذلك لا يضر فإن سالما ثقة، بل هو أجلُّ من نافع فزيادته مقبولة)(٤). ونقل ابن التين عن الداودي: (هو وهم من نافع، والصحيح ما رواه سالم مرفوعا في العبد والثمرة)(٥).

ومن الذين رجحوا رواية نافع فوافقوا الإمام مسلما في ذلك: الإمام أحمد فيما نقله

(١) البخاري: "صحيح البخاري"، كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو نخل، ٣: ١١٥، ح٢٣٧٩.

(٢) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "الجامع الصحيح "، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دط، بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٥٤م)، كتاب البيوع، باب من باع نخلا عليها ثمر، ٣: ١١٧٣، ح١٥٤٣.

(٣) ينظر: ابن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ٤: ٤٧٠؛ يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، "الاستذكار"، تحقيق: سالم محمد عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، ١٩: ٢٩.

(٤) نقله ابن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ٥: ٦٣.

(٥) المصدر السابق.

عنه المروذي[١]، وكذلك: الدارقطني؛ فنقل كلام النسائي ووافقه، فقال: سالم أجل في القلب، والقول قول نافع[٢].

ومن الذين صححوا الروايتين: الإمام البخاري، فقد سأل الترمذي شيخه البخاري عن هذا الحديث، فقال الإمام البخاري: (إن نافعا يخالف سالما في أحاديث، وهذا من تلك الأحاديث، وروى سالم عن أبيه عن النبي ﷺ وقال نافع عن ابن عمر عن عمر كأنه رأى الحديثين صحيحين، وأنه يحتمل عنهما جميعا)[٣].

قلت: وما وجه ترجيح من رجَّح رواية نافع مع أن سالما أحفظ منه؟

فالجواب أن نقول: إن وجه هذا الترجيح هي القرائن التي احتفت برواية نافع وهي: أن نافعاً ميز بين المرفوع والموقوف، مما يدل على حفظه. وأن سالما سلك فيه الجادة.

قال الحافظ السخاوي: (وكان سبب حكمهم عليه بذلك (أي بالوهم) كون سالم أو من دونه سلك الجادة، فإن العادة في الغالب أن الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي قيل بعده عن رسول الله ﷺ، فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر، والحديث من قوله كان ظنا غالبا على أن من ضبطه هكذا أتقن ضبطا)[٤].

وقد يقول قائل: كيف ساغ لمسلم إخراجه الحديث في "صحيحه" مع إعلاله له؟

فالجواب: أن الإمام مسلما أورد أولا طريق نافع عن ابن عمر وفيه حكم النخل المؤبرة فقط، وأعقبه بطريق سالم عن أبيه متابعة، وفيه حكم النخل المؤبرة وحكم العبد المبتاع، فمقصد الإمام مسلم من إيراد الطريق الثاني الحكم الأول دون الثاني؛ بدليل أنه ذكر الحديث ضمن أحاديث المزارعة، وأما قصة العبد فأخرجها على سبيل التبع. والله أعلم.

---

(١) ابن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي"، ١: ٢٥٩.

(٢) علي بن عمر الدارقطني، "الإلزامات والتتبع"، تحقيق: الوداعي، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ)، ٢٩٤.

(٣) الترمذي، "العلل الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي"، ١٨٥.

(٤) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي". تحقيق: علي حسين، (ط، مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ)، ١: ٢٤٧.

المطلب الرابع: حديث أعله الإمام مسلم تلميحا لا تصريحا.

أعل الإمام مسلم حديثا في "التمييز" ورواه في "صحيحه"، ووجدنا أنه أعله في "التمييز" بالإشارة، فقال في كلامه على الحديث الثاني والعشرين: (فأما الأحاديث التي ذكرناها من قبل أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق فليس منها واحد يثبت).

ثم تكلم عن طرق الحديث ومواطن العلة فيها وأول طريق أعله، قال فيه: (وذلك أن ابن جريج قال فيه حديث أبي الزبير: عن جابر) وانتهى كلامه على هذا الطريق[(١)].

فكما يظهر أنّ الإمام مسلم ذكر طريق الحديث كاملا، ولم يوضح موطن العلة فيه، بل كان تعليله بالإشارة بأنه موقوف على جابر كما قال أبو الزبير. ولبيان مقصده من كلامه لابد من جمع طرق الحديث والنظر في كلام النقاد فيه كما يأتي:

الطريق الأول: ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر. وقد أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه"، فقال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا روح بن عبادة، حدثنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يسأل عن الْمُهلّ ؟ فقال: سمعت (ثم انتهى فقال أراه يعني النبي ﷺ). قال: وحدثني محمد بن حاتم وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر، قال عبد: أخبرنا محمد أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يسأل عن المهل؟ فقال: سمعت (أحسبه رفع إلى النبي ﷺ)، فقال: مهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر الجحفة، ومهل أهل العراق من ذات عرق. . .)[(٢)]. وقد رواه غير الإمام مسلم من الطريق نفسه[(٣)].

وأما **الطريق الثاني**: ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا. فقد رواه أحمد في "مسنده" فقال: حدثنا حسن ثنا ابن لهيعة ثنا أبو الزبير قال: سألت جابرا عن المهل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (مهل أهل المدينة من ذي الحليفة. . . ومهل أهل العراق من ذات عرق، . . .)[(٤)].

---

(١) ينظر: مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٦٣.

(٢) مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم": كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة، ٨: ٨٢، ح٧٨٣.

(٣) وقد رواه غيره

(٤) أحمد ابن حنبل، "المسند"، ٢٢: ٤٥٩، ح١٤٦١٥.

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" أيضا لكن من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة، فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر القاضي، قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأ محمد بن عبد الحكم أنبأ ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن أبي الزبير به(١).

وأما **الطريق الثالث**: إبراهيم بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا. فأخرجه ابن ماجة في سننه ولفظه عن جابر: (قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: (مهل أهل المدينة من ذي الحليفة، . . . ومهل أهل المشرق من ذات عرق)(٢).

فرواية ابن جريج ورد فيها الشك برفعه إلى النبي ﷺ، أي أن ابن جريج فسر قول جابر: (سمعت) بأنه سمعه من النبي ﷺ، لكنه لم يجزم بذلك. ولم يشك في مسألة رفع جابر للحديث إنما اجتهد وحسب هو أنَّ جابراً سمعه من النبي ﷺ، مما يعني أن الإمام مسلما عندما أشار إلى علة الحديث في "التمييز" كما نقلناه عنه، أراد أن علة الحديث هذه، بمعنى أنّ رواية ابن جريج عن جابر موقوفا أعلَّت رواية من جزم برفعه. والذي جزم برفعه هم ضعفاء عند أغلب النقاد، وهما: ابن لهيعة، وإبراهيم بن يزيد الخوزي.

وما قاله الإمام مسلم بأنه لا يثبت أن النبي ﷺ وقَّت لأهل العراق ذات عرق، هو ما ذهب إليه أغلب النقاد: فقال ابن خزيمة بعد ذكر طريق ابن جريج: (قد روي في ذات عرق أنه ميقات أهل العراق أخبار غير خبر ابن جريج، لا يثبت عند أهل الحديث شيء منها، قد خرجتها كلها في "كتاب الكبير")(٣). وقال البيهقي: (كذا قاله عبد الله بن لهيعة، وكذلك قيل عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير، والصحيح رواية ابن جريج، ويحتمل أن يكون جابر سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ذلك في مهل أهل العراق)(٤).

وذكر الإمام النووي أن حديث جابر جعله الإمام مسلم الثالث في الترتيب وليس الأول ولا الثاني؛ لأن أبا الزبير قال: أحسب جابرا رفعه، وهذا لا يقتضي ثبوته مرفوعا. كما ذكر الإمام النووي اختلاف العلماء في ميقات العراق كان من النبي ﷺ أو باجتهاد عمر بن

---

(١) البيهقي، "السنن الكبرى"، ٥: ٢٧.

(٢) سنن ابن ماجة: كتاب المناسك، باب مواقيت أهل الآفاق، ح٢٩١٥.

(٣) ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة"، ٢: ١٢٣٢.

(٤) البيهقي، "السنن الكبرى"، ٥: ٢٧.

الخطاب، وذكر أن أصحها بتوقيت عمر، وأنه نص الإمام الشافعي، وأنه أيضا ورد صريحا في صحيح البخاري(١).

وما سبق يخالفه رأي الشيخ الألباني؛ إذ إنه بعد تضعيفه لإبراهيم الخوزي، ذهب إلى قبول رواية ابن وهب عن ابن لهيعة التي أخرجها البيهقي مستدلا بأقوال بعض النقاد الذين نصوا على صحة رواية العبادلة عن ابن لهيعة (٢).

فما استدل به على تصحيح الرواية فيه نظر، ومنهج التصحيح باطراد على قاعدة لا يدرى مدى صحتها ليس من منهج التحقيق في شيء، وابن لهيعة اختلف النقاد فيه كثيرا، وقد عقد ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي بابا للكلام عنه(٣). ونلحظ من كلامه أن الأئمة اختلفوا فيه اختلافا كبيرا، حتى من قال بامتياز رواية العبادلة عنه، إنما كان ذلك لتتبعهم أصوله، ولا يلزم من ذلك أن ما رووه عنه صالحا، ولو سلمنا بأن رواية ابن وهب عنه صحيحة فلا تقبل لمخالفته لمن هو أعلى منه مرتبة وهو ابن جريج، كما أن القرينة التي أشار إليها الإمام مسلم تؤيد ذلك، ولهذا رجح أهل العلم رواية ابن جريج على رواية ابن لهيعة. والله أعلم.

وأما حديث عائشة عند أبي داود (١٧٣٩)، والنسائي (١٢٣/٥) أخرجاه من طريق معافى بن عمران، عن أفلح بن حميد، عن القاسم بن محمد، عنها قالت: (وقَّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام ومصر الجحفة، ولأهل اليمن يلملم، ولأهل العراق ذات عرق) فقال فيه ابنُ عدي: (قال لنا ابن صاعد: كان أحمد بن حنبل ينكر هذا الحديثَ مع غيره على أفلح بن حميد، فقيل له: يروي عنه غير المعافى؟ فقال: المعافى بن

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: (٨٣/٨). وروى أحمد في مسنده عن ابن عمر، أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم: من أين يحرم؟ قال: "مهل أهل المدينة من ذي الحليفة، ومهل أهل الشام من الجحفة، ومهل أهل اليمن من يلملم، ومهل أهل نجد من قرن "وقال ابن عمر: "وقاس الناس ذات عرق بقرن). أحمد ابن حنبل، "المسند"، ٨: ٢٣، ح٤٤٥٥. قال شعيب: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) محمد ناصر الدين الألباني، "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل"، (ط٢، بيروت: المكتبة الإسلامي، ١٤٠٥هـ)، ٤: ١٧٥-١٧٦.

(٣) ينظر: ابن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي"، ١: ٤١٩-٤٢٢.

عمران ثقة. . . ثم قال ابن عدي: وإنكار أحمد على أفلح في هذا الحديث قوله: "ولأهل العراق ذات عرق"، ولم ينكر الباقي من إسناده ومتنه شيئاً)[١].

المطلب الخامس: رواية أعلها الإمام مسلم لمخالفة راويها غيره من الرواة الثقات.

الفرع الأول: الرواية وإعلال الإمام مسلم لها:

قال الإمام مسلم: (حدثني القاسم بن زكريا بن دينار ثنا حسين بن علي عن زائدة عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر كان الناس يخرجون صدقة الفطر في عهد النبي ﷺ صاع شعير أو تمر أو سلت[٢] أو زبيب، فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء)[٣].

أعلَّ الإمام مسلم الحديث المروي من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر لأمرين:

الأول: لتفرد عبد العزيز بن أبي رواد بزيادة لفظتي: "السلت والزبيب" دون كل الرواة الثقات الذين رووه عن نافع عن ابن عمر.

الثاني: فعل ابن عمر رضي الله عنهما إذ كان لا يخرج زكاة الفطر في حياته إلا تمرا إلا مرة أعوزه التمر فأعطى شعيرا. ولهذا قال: (والسلت والزبيب يحكى عن ابن عمر على غير صحة، إذ كان ابن عمر لا يعطي في دهره بعد النبي ﷺ إلا التمر، إلا مرة أعوزه التمر فأعطى شعيرا)[٤].

وهذا يعني أن اقتصار ابن عمر على إخراج التمر طوال حياته إلا مرة أخرج شعيرا أنه قرينة على أنه لم يرو السلت والزبيب، وهذا هو المحفوظ عنه كما في "الصحيحين" كما سيأتي بيانه.

---

(١) عبد الله بن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: عادل أحمد، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، ٢: ١٢٢-١٢٣.

(٢) قال ابن قتيبة: السلت بهذه الأصناف لأنه ضرب من الشعير صغير الحب ليس له قشر. عبد الله بن مسلم بن قتيبة، "غريب الحديث"، تحقيق: عبد الله الجبوري، (ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ)، ١: ١٨٥.

(٣) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٥٥-١٥٦.

(٤) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٦٠.

وإخراج الزبيب في صدقة الفطر ثابت من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، فقال: (كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام، أو صاعا من شعير، أو صاعا من تمر، أو صاعا من أقط، أو صاعا من زبيب)(١).

الفرع الثاني: تخريج حديث نافع عن ابن عمر.

بعد أن تتبعنا طرق حديث نافع عن ابن عمر نذكر الملحوظات الآتية:

أولا: لرواية نافع عن ابن عمر طرق كثيرة، والذين رووها عن نافع عن ابن عمر غير عبد العزيز بن أبي رواد عددهم أربعة عشر راويا، هم: مالك بن أنس، وأيوب السختياني، وعبيد الله، وعبد الله، ومحمد بن إسحاق، وعمر بن نافع، والليث بن سعد، والضحاك بن عثمان، وعقيل، وموسى بن عقبة، ويونس بن يزيد، والمعلى بن إسماعيل المدني، ويونس بن عبيد.

والإمام مسلم أخرج في كتابه "التمييز" الحديث بأسانيده لسبعة من أصحاب نافع، ولا يضيره عدم استيعاب باقي الطرق؛ لأن مخالفة عبد العزيز بن أبي رواد للسبعة الذين أخرج لهم الإمام مسلم كافية بالحكم على روايته بالرد.

ثانيا: خالف عبد العزيز بن أبي رواد في روايته لحديث ابن عمر من طريق نافع كل الرواة عن نافع، ورواية عبد العزيز بن أبي رواد أخرجها أبو داود(٢)، والنسائي(٣)، والدارقطني(٤)، والحاكم(٥)، والبيهقي(٦).

بينما وجدنا ستا من روايات أصحاب نافع هي مخرجة في الصحيحين أو في أحدهما، وهي:

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري": كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاع من طعام، ٢: ١٣١، ح١٥٠٦. مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم": كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، ٢: ٦٧٨، ح٩٨٥.

(٢) أبو داود، "السنن"، ٢: ١١٢، ح١٦١٤.

(٣) النسائي، "السنن الكبرى"، ٣: ٤٣، ح٢٣٠٧؛ "السنن الصغرى"، ٥: ٥٣، ح٢٥١٦.

(٤) الدارقطني، "السنن"، ٣: ٧٥، ح٢٠٩٥.

(٥) الحاكم، "المستدرك"، ١: ٥٨٦، ح١٤٨٩.

(٦) البيهقي، "السنن الكبرى"، ٤: ٢٧٧، ح٧٧٠٠.

طريق مالك، وأيوب السختياني، وعبيد الله، وعمر بن نافع، والليث بن سعد، والضحاك بن عثمان[١].

ثالثا: بيّن الإمام مسلم أن كل الذين رووا الحديث عن نافع عن ابن عمر لم يذكروا لفظتي السلت والزبيب، وواقع الروايات هي كما قال الإمام مسلم، إلا أنه جاء في رواية ابن خزيمة من طريق موسى بن عقبة بزيادة السلت، فهل هذه الزيادة ثابتة من رواية موسى بن عقبة؟

والجواب يكون بدراسة هذا الطريق:

حديث موسى بن عقبة روي بلفظين:

الأول: أن رسول الله ﷺ كان يخرج زكاة الفطر بالصاع من التمر، والصاع من الشعير. . . الحديث. وهذا اللفظ (بذكر التمر والشعير) أخرجه ابن خزيمة من طريق الفضيل ابن سليمان[٢]، وأبو عوانة من طريق الثوري[٣]، والطبراني من طريق داود بن عطاء[٤]. كلهم من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر إلا أبا عوانة فأخرجه عن موسى بن عقبة مقرونا بعبد الله عن نافع به.

الثاني: قال رسول الله ﷺ: صدقة الفطر صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من سلت. (بزيادة لفظة السلت).

تفرد ابن خزيمة بروايته في صحيحه، فقال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا الحميدي، حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر[٥].

وبوب ابن خزيمة عليه بقوله: باب إخراج السلت صدقة الفطر إن كان ابن عيينة ومن دونه حفظه أو صح خبر ابن عباس، وإلا فإن في خبر موسى بن عقبة كفاية إن شاء الله. وقال الأعظمي (محقق الكتاب): (إسناده صحيح).

---

(١) البخاري، "الجامع الصحيح"، ٢: ١٣٠-١٣٢؛ ح١٥٠١٢، ١٥١١، ١٥٠٣ ؛ مسلم، "الجامع الصحيح"، ٢: ٦٧٧، ح٩٨٤.

(٢) ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة"، ٤: ٨٥، ح٢٤٠٥.

(٣) أبو عوانة، "المستخرج"، ٢: ١٥٢، ح٢٦٣٥.

(٤) الطبراني، "المعجم الأوسط"، ١: ٩٢، ح٢٧٩.

(٥) ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة"، ٤: ٨٨، ح٢٤١٦.

فالجواب أن موسى بن عقبة اختُلف عليه بزيادة هذه اللفظة، والأكثر يروون عنه بدونها، ولو ثبتت عنه فهي مخالفة للروايات الكثيرة التي جاءت عن نافع عن ابن عمر بالاقتصار على ذكر التمر والشعير دون ذكر السلت. والله أعلم.

الفرع الثالث: موقف العلماء من رواية عبد العزيز بن أبي رواد وزيادة لفظتي السلت والزبيب.

١. قال الحاكم: (هذا حديث صحيح «عبد العزيز بن رواد ثقة عابد» واسم أبي رواد أيمن، ولم يخرجاه بهذا اللفظ)(١).

٢. قال البيهقي: (ورواه عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، فخالف الجماعة في لفظ الحديث، وقال فيه: فلما كان عمر، وكثرت الحنطة، جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء، وابن أبي رواد كان معروفا بسوء الحفظ، وكثرة الغلط، والصحيح أن ذلك كان زمن معاوية والله أعلم)(٢).

٣. قال ابن عبد البر: (لم يقل أحد من أصحاب نافع عنه في هذا الحديث فيما علمت أو سلت أو زبيب إلا عبد العزيز بن أبي رواد، وقال فيه: فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل نصف صاع مكان تلك الأشياء. وابن عيينة يقول فيه: فلما كان معاوية. وقول ابن عيينة عندي أولى والله أعلم)(٣).

٤. قال الزيلعي: (وأعله ابن الجوزي بعبد العزيز، قال: قال ابن حبان: كان يحدث عن التوهم، فسقط الاحتجاج به، وقد تقدم في حديث أبي سعيد، أنه إنما عدل القيمة في الصاع معاوية، فأما عمر فإنه كان أشد اتباعا للأثر من أن يفعل ذلك، انتهى. قال صاحب "التنقيح": وعبد العزيز هذا وإن كان ابن حبان تكلم فيه، فقد وثقه يحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم، والموثقون له أعرف من المضعفين، وقد أخرج له البخاري استشهادا)(٤).

---

(١) الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، ١: ٥٨٦.

(٢) أحمد بن الحسين البيهقي، "معرفة السنن والآثار"، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (ط١، حلب: دار الوعي، ١٤١٢هـ)، ٦: ١٩٣.

(٣) يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". تحقيق: مصطفى العلوي،(دط، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ)، ١٤: ٣١٨.

(٤) عبد الله بن يوسف الزيلعي، "نصب الراية لأحاديث الهداية"، تحقيق: محمد عوامة، (ط١، بيروت: =

٥. قال ابن رسلان: (الحديث حكم فيه مسلم في كتاب "التمييز" على عبد العزيز ابن أبي رواد فيه بالوهم، وأوضح الرد عليه)[١].

٦. قال ابن حجر: (قوله صاعا من تمر أو صاعا من شعير . . . ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشيئين، . . . وأما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد العزيز فيه بالوهم)[٢].

٧. قال العيني: (وقال مسلم في (كتاب التمييز). عبد العزيز وهم فيه وأعله ابن الجوزي به، وقال صاحب (التنقيح): وعبد العزيز هذا، وإن كان ابن حبان تكلم فيه، فقد وثقه يحيى القطان وابن معين وأبو حاتم الرازي وغيرهم، والموثقون له أعرف من المضعفين، وقد أخرج له البخاري استشهادا)[٣].

تبين مما سبق أن بعض العلماء يخالفون مسلما فيصححون الرواية وذلك بتوثيق عبد العزيز بن أبي رواد، والعلماء اختلفوا في حاله، فمنهم من يوثقه ومنهم من يضعفه، وعليه فروايته تتردد بين الشذوذ وبين النكارة، فإن كان ثقة وقد تفرد بهذه الزيادة فروايته شاذة، ويؤيد ذلك أنه خالف الرواة في المتن بشيء آخر غير زيادة لفظتي السلت والزبيب وهو أنه نسب استبدال الحنطة بالشعير لعمر بن الخطاب –رضي الله عنه–، مع أن المحفوظ أن ذلك من فعل معاوية –رضي الله عنه– فيدل ذلك أنه لم يضبط الحديث وأنه وأهم في روايته، وإن كان ضعيفا فروايته منكرة، وعلى كل حال فالرواية ضعيفة لا تثبت والله أعلم.

وفي هذا المثال تظهر مكانة الإمام مسلم في أنه أول العلماء الذين نبهوا وكشفوا علة هذه الرواية، وقد نقل عدد من العلماء إعلال الإمام مسلم لهذه الرواية، ولم نر من تعقبه في ذلك، أو من نسب إعلال هذه الرواية لعالم قبله، فدل على سبقه في ذلك. والله أعلم.

=

مؤسسة الريان، ١٤١٨هـ)، ٢: ٤٢٢.

(١) أحمد بن حسين ابن رسلان، "شرح سنن أبي داود"، (ط١، مصر: دار الفلاح، ١٤٣٧هـ)، ٧: ٦٠٣.

(٢) ابن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ٣: ٣٦٨.

(٣) محمود بن أحمد العيني، "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"، (دط، بيروت: دار إحياء التراث، دت)، ٩: ١١٦؛ وينظر: للعيني، "شرح سنن أبي داود" تحقيق خالد المصري، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ)، ٧: ٦٠٤.

المبحث الثالث: طريقة الإمام مسلم في كشف علل الأحاديث.

المطلب الأول: وصف الطريقة العامة في إبراز علل الأحاديث

أولا: كتاب التمييز جامع بين النظرية والتطبيق: فجعل مقدمة لكتابه ذكر فيها مقصده من الكتاب، وأنواع العلل التي ستكون من نصيب كتابه، وذكر آثارا تدل على تفاوت الناس في الحفظ، ثم شرع في ذكر نماذج من الأحاديث المعلَّة، وكان يتكلم أحيانا بكلام طويل يُفَصِّل ويُؤَصِّل لمسألة من المسائل الحديثية المتعلقة بعلم العلل.

ثانيا: لم يرتب الإمام مسلم روايات كتابه وفق ترتيب معين.

ثالثا: يبدأ الإمام مسلم بذكر الرواية المعلَّة، ثم يوضح العلة وموضعها فيها، ويحدد الراوي الذي تسبب بها، وربما ذكر سبب العلة، ثم يذكر الروايات المحفوظة التي توضح العلة وتؤكد وجودها، وهذا الأسلوب مطرد في كتابه إلا في الحديث السادس عشر؛ فقدم ذكر الروايات الصحيحة على الرواية المعلَّة، وفي الحديث الثامن عشر لم يحدد صاحب الوهم من الرواة، والحديث العشرين لم يسنده ولم يحدد الراوي الذي وهم فيه إذ كان همه تعليل متن الحديث لمخالفته مقتضى مذهب الراوي.

رابعا: يبرز الإمام مسلم جميع العلل في الأحاديث المعلَّة؛ فيتكلم على علل السند والمتن، وإن وقعت أكثر من علة في المتن أو السند لا يترك شيئا إلا ويوضحه ويبينه، ويأتي بالدلائل على إعلاله[1].

خامسا: يتتبع الإمام مسلم جميع الطرق للرواية المعلَّة والمحفوظة باستيعاب، ويوظف ذلك في إمكانية الارتقاء بالرواية الضعيفة والنظر في وجود متابعات تصلح لتقويتها أم لا؟ فحديث الاستسعاء رواه الحجاج وتابعه عليه الأشعث والدالاني، قال عن هاتين الروايتين: (وليس حجاج وأشعث والدالاني عن نافع بشيء يعتبر بهم)[2].

سادسا: يسوق الإمام مسلم الروايات المعلَّة بأسانيده بل والمحفوظة غالبا.

سابعا: الغالب على أسلوب الإمام مسلم في تعليل الروايات هو التصريح بذكر العلة

(١) ينظر: إعلاله لرواية من روايات حديث القسامة فبين أن في متنه ثلاث علل. مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٠٧.

(٢) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٠٠.

وبيانها، وأحيانا ينهج منهج الإشارة في التعليل وهو قليل جدا، وهذا بخلاف منهجه في صحيحه فالغالب أن تعليله للروايات في صحيحه يسلك مسلك الإشارة دون التصريح، وقد مر بنا في المبحث الثاني كيف كان يخرج الأحاديث التي أعلها في "التمييز" ويخرجها في جامعه الصحيح بحذف موطن العلة منها، وربما حذف المتن كله وساق السند، قال د. حذيفة الخطيب: (يصرح الإمام مسلم بتعليل بعض الروايات عندما يرى الحاجة إلى التصريح ضرورية، والإشارة لا تكفي أو عندما ينشط للبيان، لكنه في الأكثر والأعم لا يصرح بالتعليل، فقد وجدته يصرح بالعلة في ست روايات، من بين ست وثلاثين رواية عللها) (١).

المطلب الثاني: الأصول التي يقوم عليها منهج الإمام مسلم للكشف عن علل الحديث

الأصل الأول: جمع طرق الحديث وتتبعها.

وقد سبق الكلام عن منهج الإمام مسلم في جمع طرق الحديث.

والأصل الثاني: تحديد مدار الحديث وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الروايات المتحدة في المخرج.

فقد اهتم الإمام مسلم بمسألة اتحاد مخرج الحديث إبرازا للعلل الناشئة عن التفرد والمخالفة، والتي لا يُقضى بلازمها إلا عند اتحاد المخرج، أما وطرق الحديث متغايرة فستكون أحاديث مختلفة وسيختلف الحكم عندئذ. ومثال ذلك: ما ذكره الإمام مسلم من رواية كثير ابن زياد أن ابن عباس لما أراد الصلاة مع النبي ﷺ ليلا، قام عن يمين النبي ﷺ فحوله ليقوم عن يساره. ولما أراد الإمام مسلم الكشف عن علة هذه الرواية قال: (سنذكر إن شاء الله رواية أصحاب كريب عن كريب عن ابن عباس، بخلاف ما روى كثير بن زياد، ثم نذكر بعد ذلك رواية سائر أصحاب ابن عباس عن ابن عباس بموافقتهم كريبا)(٢).

فكلام الإمام مسلم عن رواية كريب لكون رواية كثير من هذا الطريق، وبه تظهر علة رواية كثير. وربما جاء بالشواهد ليؤكد وجود العلة وانتفاء المتابع لها حتى من غير مخرج

(١) عاشور دهني، "منهج الإمام مسلم بن الحجاج في ذكر الأخبار المعللة من خلال كتابه المسند الصحيح"، (جامعة العقيد الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٥)، ٥١.

(٢) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ٨٣.

الحديث، كما في هذه الرواية إذ جاء بحديث جابر أن النبي ﷺ فعل معه ما فعل مع ابن عباس خلافا لما روى كثير.

الأصل الثالث: الكلام في الرواة ببيان مراتبهم ومن تُقدم روايته عند الاختلاف:

فقد اشتمل الكتاب على مادة لا بأس بها في الرواة جرحا وتعديلا، تكلم فيه الإمام مسلم فيما يزيد على عشرين راويا، ووظف ذلك في إبراز علل الأحاديث، وذلك في الصور الآتية:

١. **الترجيح بين الروايات عند التعارض** فيرجح رواية الأحفظ: فرجح رواية الليث وعبد الرحمن في حديث التشهد على رواية أيمن لكونها أثبت في الرواية منه.

ورجح رواية يحيى بن سعيد على رواية سعيد بن عبيد في إثبات حكم النبي ﷺ بالقسامة في حادثة قتل أحد الصحابة[١].

وربما كان الراوي كثير الأخطاء والأوهام، وأوثق الناس في شيخ من الشيوخ ترجح روايته عن غيره فيه، وقد تكلم الإمام مسلم عن هذا الصنف في رواية حماد عن ثابت البناني، ونقل مذهب النقاد في رواية حماد بن سلمة أنه كثير الوهم والأخطاء إلا في روايته عن ثابت البناني فإنه أوثق الناس فيه، وتقدم روايته عنه إذا خالفه غيره عنه[٢].

٢. **قبول زيادة الراوي وردها،** فتقبل رواية الحافظ المتقن بخلاف غيره ممن هو سبيله الغلط والخطأ، ولهذا نجد الإمام مسلم رد بعض الزيادات في متون الأحاديث؛ لأن راويها لا يحتمل عنه ذلك، وقد مر بنا ذلك في علل المتون[٣].

٣. **قبول تفرد الراوي أو رده:** والتفرد لا يلزم منه التعليل إلا إذا كان الراوي لا يقوى على ذلك، وقد تكلم الإمام مسلم في بعض الرواة فقد بين مرتبتهم في الحفظ والضبط، ووظف ذلك في قبول تفرده أو رده؛ فمن ذلك رده لرواية هشام بن بهرام لحديث وقَّت رسول الله ﷺ لأهل العراق ذات عرق، فقال فيه: هشام بن بهرام شيخ من الشيوخ ولا يقر الحديث بمثله إذا تفرد[٤].

(١) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٠١.

(٢) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٧١-١٧٢.

(٣) ينظر: مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٢١.

(٤) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٦٥.

٤. **بيان مصدر الوهم والخطأ في الرواية:** في بعض الروايات لا يظهر الراوي الذي تسبب في الخطأ والوهم في الرواية إلا بجمع الطرق، وعندها يلجأ الإمام مسلم للكلام على مراتب رواة السند المتهمين بذلك، فيرجح مصدر العلة، ومن ذلك تعليله لرواية: (أن رسول الله توضأ ومسح على الجوربين والنعلين)، فاحتمل أن يكون الوهم من أبي قيس أو من هزيل، فقال والحمل فيه على أبي قيس أشبه، وبه أولى منه بهزيل؛ لأن أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخبارا غير هذا الخبر) [١].

(١) مسلم بن الحجاج، "التمييز"، ١٣٥.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه أبرز النتائج التي توصلنا إليها وهي كما يأتي:

١- كتاب التمييز كتاب مهم يعد مرجعا أصيلا في علم العلل،نهل منه العلماء، وأكثروا من النقل عنه، واعتمدوا عليه في العويصات المشكلات، ففيه بيان صحيح الأحاديث من غيرها، وترجيح طرق الأخبار، ونقد للرواة وبيان أوهامهم.

٢- أعل الإمام مسلم بعض الروايات وأخرجها على الصواب في "صحيحه" وربما حذف موطن العلة منها، وقد استفاد بعضا من ذلك من أبي زرعة لما عرض عليه "صحيحه" وبين ما له علة.

٣- يُعمل الإمام مسلم القرائن في قبول الرواية وردها وليس له موقف واحد من زيادات الثقات بالقبول أو الرد.

٤- أول من أشار إلى أنواع العلل "الأجناس "هو الإمام مسلم فيكون سابقا للحاكم بأصل هذه الفكرة.

٥- سلك الإمام مسلم مسلك الإعلال الصريح في كتابه التمييز وذلك بذكر الرواية المعلَّة وبيان العلة وموضعها مع تحديد الراوي الذي تسبب بها، وسلك مسلك الإشارة في مواضع قليلة في الكتاب، وهذا بخلاف منهجه النقدي في "صحيحه" الذي يقوم في غالبه على النقد الإشاري الصامت.

٦- يبرز الإمام مسلم جميع العلل في الأحاديث المعلَّة، فيتكلم على علل السند والمتن، ولا يترك شيئا إلا ويوضحه ويبينه، ويأتي بالدلائل على إعلاله. ويتتبع جميع الطرق للرواية المعلَّة والمحفوظة باستيعاب، ويوظف ذلك في إمكانية الارتقاء بالرواية الضعيفة والاعتبار لها.

٧- اشّتمل الكتاب على مادة لا بأس بها في الرواة جرحا وتعديلا، تكلم فيه الإمام مسلم فيما يزيد على عشرين راويا، ووظف ذلك في إبراز علل الأحاديث.

٨- ليس للإمام مسلم اصطلاحات خاصة في نقده للرواة وإعلاله للمرويات؛ فالألفاظ التي استعملها هي متداولة معروفة، إلا أن استعماله للفظ النكارة لم يخصصه بمخالفة الضعيف للثقات بل يدخل فيه الثقة أحيانا.

المصادر والمراجع

الألباني، محمد ناصر الدين، "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل"، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ).

– "صحيح وضعيف سنن الترمذي"،(دط، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، دت).

الأنصاري، إسماعيل، "الإلمام شرح عمدة الأحكام"، (ط٢، مصر: مطبعة السعادة، ١٣٩٢هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، "التاريخ الكبير". عناية: محمد عبد المعيد خان، (دط، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، دت).

– "صحيح البخاري"، تحقيق: محمد زهير الناصر، (ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).

– "القراءة خلف الإمام"، تحقيق: محمد الفوحباني، (ط١، المكتبة السلفية، ١٤٠٠هـ).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، "الاستذكار"، تحقيق: سالم محمد عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).

– "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". تحقيق: مصطفى العلوي، (دط، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ).

البطليوسي، عبد الله ابن السيد، "التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين"، عناية: يحيى مراد، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية، دت).

البيهقي، أحمد بن الحسين، "السنن الكبرى"، تحقيق: محمد عبد القادر، (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).

– "معرفة السنن والآثار"، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (ط١، حلب: دار الوعي، ١٤١٢هـ).

ابن التركماني، "الجوهر النقي على سنن البيهقي"، (دط، بيروت: دار الفكر، دت).

الترمذي، محمد بن عيسى، "جامع الترمذي"، تحقيق: بشار عواد، (بيروت: دار المغرب الإسلامي، ١٩٩٨م).

– "العلل الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي"، تحقيق: محمود خليل، (ط١، القاهرة: المكتبة الإسلامية، ١٤٢٨هـ).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك"، تحقيق: محمد عبد القادر، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ).

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، "الجرح والتعديل". (ط١، بيروت: دار إحياء التراث، ١٢٧١هـ).

الحاكم، أبو عبد الله محمد، "تلخيص تاريخ نيسابور"، (دط، طهران: كتبخانة ابن سينا، دت).

- "المدخل إلى الصحيح"، تحقيق: ربيع المدخلي، (ط٤، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ).

- "المستدرك على الصحيحين"، تحقيق: مصطفى عبد القادر، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ).

ابن حبان، أبو حاتم محمد، "صحيح ابن حبان - مع ترتيب ابن بلبان"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ).

ابن حنبل، أحمد بن محمد، "المسند"، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٦هـ).

ابن خزيمة، محمد، "صحيح ابن خزيمة"، تحقيق: مصطفى الأعظمي، (ط٣، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٢٤هـ).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، "تاريخ بغداد". تحقيق: بشار عواد، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)

الخليلي، خليل بن عبد الله، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، تحقيق: محمد سعيد، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ).

الدارقطني، علي بن عمر، "الإلزامات والتتبع"، تحقيق: الوداعي، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ).

- "السنن"، تحقيق: شعيب الارنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ).

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، "سنن الدارمي"، تحقيق: نبيل الغمري، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٣٤هـ).

دهني، عاشور، "منهج الإمام مسلم بن الحجاج في ذكر الأخبار المعللة من خلال كتابه المسند الصحيح"، (جامعة العقيد الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٥م).

الذهبي، أبو عبد الله محمد، "تاريخ الإسلام"، تحقيق: بشار معروف، (ط١، بيروت: دار

الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م).
- "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط٤، بيروت: دار البشائر، ١٤١٠هـ).
- "سير أعلام النبلاء". تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، "شرح علل الترمذي". تحقيق: همام سعيد، (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ).

ابن رسلان، أحمد بن حسين، "شرح سنن أبي داود"، (ط١، مصر: دار الفلاح، ١٤٣٧هـ).

الزيلعي، عبد الله بن يوسف، "نصب الراية لأحاديث الهداية"، تحقيق: محمد عوامة، (ط١، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤١٨هـ).

السجستاني، سليمان بن الأشعث، "سنن أبي داود"، تحقيق: محمد محي الدين، (دط، بيروت: المكتبة العصرية، دت).

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي". تحقيق: علي حسين، (ط، مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ).

الشافعي، محمد بن إدريس، "مسند الشافعي"، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ).

ابن أبي شيبة، عبد الله، "المصنف"، تحقيق: كمال يوسف، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ).

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط"، تحقيق: موفق عبد الله، (ط٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ).

الطبراني، سليمان بن أحمد، "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي السلفي، (دط، بغداد: مطبعة الأمة، ١٩٧٨م).

الطحاوي، أبو جعفر أحمد، "شرح معاني الآثار"، تحقيق: يوسف المرعشلي، (ط١، مصر: عالم الكتاب، ١٤١٤هـ).

الطيالسي، سليمان بن داود، "مسند أبي داود الطيالسي"، تحقيق: محمد التركي، (ط١، مصر: دار هجر، ١٤١٩هـ).

العتر، نور الدين، "منهج النقد في علوم الحديث"، (ط٣، دمشق: دار الفكر، ١٤٠١هـ).

ابن عساكر، علي بن الحسن، "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو العمروي، (دط، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، "تقريب التهذيب"، تحقيق: محمد عوامة، (ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ).

- "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير"، تحقيق: حسن بن عباس، (ط١، مصر: مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ).
- "تهذيب التهذيب"، (ط١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ).
- "المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة"، تحقيق: الميادينى، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ).
- "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، (دط، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ).
- "النكت الظراف على الأطراف"، عناية: عبد الصمد شرف الدين، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية).

ابن عدي، عبد الله الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: عادل أحمد، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).

العيني، محمود بن أحمد، "شرح سنن أبي داود" تحقيق خالد المصري، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ).

- "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"، (دط، بيروت: دار إحياء التراث، دت).

الفاسي، علي بن محمد ابن القطان، "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام". تحقيق: الحسين آيت سعيد، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ).

القاسمي، محمد جمال، "المسح على الجوربين والنعلين"، تحقيق: الألباني، (دط، بيروت: المكتب الإسلامي، دت).

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، "غريب الحديث"، تحقيق: عبد الله الجبوري، (ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ).

ابن قيم الجوزية، "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، عناية: مشهور حسن، (ط١، السعودية:

دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ).

كافي، أبو بكر، "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها"، (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢١هـ).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "البداية والنهاية"، تحقيق: عبد الله التركي، (ط١، دار هجر، ١٤١٨هـ).

ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، "السنن"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دط، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، دت).

المباركفوري، محمد، "تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي"، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية، دت).

المزي، يوسف، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، تحقيق: بشار معروف، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ).

النديم، محمد بن إسحاق، "الفهرست"، تحقيق: إبراهيم رمضان، (ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٧هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب، "السنن الكبرى"، تحقيق: حسن شلبي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

النووي، يحي بن شرف، "تهذيب الأسماء واللغات"، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية، دت).

- "شرح النووي على مسلم"، (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢).
- "المجموع شرح المهذب"، (دط، بيروت: دار الفكر، دت).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، "التمييز"، تحقيق: صالح ديان، (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٠هـ).

- "الكنى والأسماء"، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، (ط٤، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ١٤٠٤هـ).
- "الجامع الصحيح"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دط، بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٥٤م).

Bibliography

Al-Albāni,Muhammad Nāsir al-Dīn. "Irwā Al-Ghalīl fī Takhrīj Ahādīth Manār al-Sabīl". (2nd ed., Al-Maktab Al-Islāmi,1405AH).

Al-ʿAinī, Mahmoud bin Ahmad."Oumdat Al-Qāri Sharh Sahih Al-Bukharī". (Beirut: Arab Heritage Revival Publishing).

Al-Bukharī, Muhammad bin Ismail,"Al-Tārīkh Al-Kabīr" .Investigated by: Muhammad ʿAbd al Muʿīd Khan (Hyderabad: Dār Al-Dā'irat al-Maʿārif).

Al-Bukhārī, Muhammad bin Ismail. "Al-Jāmiʿ Al-Sahih".(1st Edition. Beirut: Dār Taouq Al-Najat,1422 AH).

Ibn ʿAbd al-Barr,Yūsuf bin ʿAbdullah. "Al-Istidhkār". (Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿlmi, 1421AH)

Ibn ʿAbd al-Barr,Yūsuf bin Abdillah. "Al-Tamhīd Limā Fil Muwatta min al-maʿānī wal Asãnīd". Investigated by: Mustafa bin Ahmad Al-Alawī. (Morocco: Ministry of Awqaf,1387 AH).

Ibn 'Adī, Abū Ahmad. "Al-Kāmil fī Du'afā Al-Rijāl". (1st ed. Beirut: Dār Al-Kutub al-'Ilmiyyah,1418 AH).

Al-Baihaqī ,Ahmad bin Al-Husain. "Al-Sunan Al-Kubrā. (1st Edition. India: Majlis Da'iratul Ma'ārif,1355 AH)

Al- Baihaqī, Ahmad bin Al-Husain,"Maʿrifat al-Sunan wa al-Āthār". Investigation: ʿAbdul Mu'ti. (Karachi: Islamic Studies University– Damascus – Beirut: Dār Qutaybah,1412AH).

Al-Dāraqutni, ʿAli bin 'Umar. "Al-Ilzāmāt wa At-Tatabbuʿ". Investigation:Sheikh Muqbil bin Hādī Al-Widāiʿī. (2nd Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah,1985).

Al-Dāraqutni, ʿAli bin 'Umar. "Sunan Al-Dāraqutnī". Investigation: Al-Seyyid 'Abdullāh Hāshim Yamānī. (Cairo: Dār Al-Mahāsin for Printing).

Al-Dārimi, Abdullah bin Abdurrahman. "Al-Musnad". (1st Edition. Riyadh: Dār al-Mughnī for Publishing and Distribution.2000)

Al-Dhahabī, Muhammad bin Ahmad. "Siyar A'lām al-Nubalā". Investigated by: Shuʿaib al-Arna'ūt.(3rd edition. Beirut: Mu'assasatur-Risalah,1985).

Al-Dhahabī, Muhammad bin Ahmad. Tārikh al-Islam", Investigated by: Bashār ʿAwād.(1st Edition. Dār al-Gharb Al-Islamī. 2003).

Ibn Abī Hātim, ʿAbd al-Rahmān bin Muhammad. "al-Jarh wa al-Taʿdīl". (1 st ed, Beirut: Dār Ihyā al-Turāth Al-ʿArabī, 1952).

Ibn Hibbān, Muhammad. "Al-Sahih". (2nd Edition. Beirut: Muassat Al-Resala.1993)

Al-Ḥākim, Muhammad bin ʿAbdullāh. "Tārīkh Naisābour". Summarized by: Ahmad bin Muhammad bin Al-Ḥasan (Tehran: kitāb khanah ibn Sīnā).

Al-Ḥākim, Muhammad bin ʿAbdullāh. "Al-Mustadrak 'ala al-Sahīhayn". (Beirut: al-Ma'arefa Publishing).

Ibn Hanbal, Ahmad bin Hanbal. "al-Musnad".Investigated by: Ahmad Shakir. (1st ed, Egypt: Dār Al-Ḥadith, 1418AH).

Al-Khatīb al-Baghdādī. “Tārikh Baghdād". Investigated by: Bashār ʿAwād. (1st ed. Beirut: Dār Al-Gharb Al-Islāmi. 1422AH).
Ibn Kathīr, Ismail bin ʿUmar. "al-Bidāyah wa al-Nihāyah". Investigated by: ʿAbdullāh al-Turkī. (1st edition, Dār Ḥajar 2003).
Al-Khalil bin ʿAbdullāh. "Al-Irshād fī Mʿ'rifat 'Ulamā al-Ḥadith". Investigated by: Muhammad Saʿīd. (1st ed, Riyadh: Maktabah al-Rushd, 1409AH).
Ibn Khuzaimah, Muhammad bin Isḥāq. "al-Sahih". (1st Edition. Riyadh: Dār Al-Maimanah.2009).
Ibn Mājah, Muhammad bin Yazīd. "al-Sunan".(1st Edition. Dār Al-Resāla 2009).
Al-Mazzī, Yūsuf bin ʿAbd al-Rahmān."Tahdhīb al-Kamɑl fi ʾAsmɑ Al-Rijɑ l". Investigated by: Bashar ʿAwad. (1st Edition. Beirut: Muassat Al-Resāla.1980).
Ibn Rajab, ʿAbd al-Rahmān Al-Hanbali. "Sharh ʿIlal al-Tirmizi". Investigated by: Hamām Sa’īd.(1ed. edition. Jordan: Maktabat Al-Manār, 1407AH).
Al- Sijistāni, Abū Dawūd. "al-Sunan". Investigated by: Muhammad Muhyi al-Dīn,(Beirut: al-Maktabah Al-ʿAsriyyah).
Al-Sakhāwī, Muhammad bin ʿAbd al-Rahmān "Fath al-Mugīith be Sharh Alfiyat al-Hadith li al-ʿIrāqī".Investigated by: ʿAli Husain, (1st edition, Egypt: maktabat al-Sanat, 1424AH).
Ibn Asākir, ʿAli. "Tārikh Dimshaq". Investigated by: ʿAmru bin Gharamat al-ʿAmrāwī, (Beirut:Dār al-Fikr, 1415AH).
Al-Shāfiʿī, Muhammad bin Idrīs. "Musnad Al-Imam Al-Shāfiʿī" Arranged according to the chapters of Fiqh by: Muhammad ʿAbid al-Sindī, Investigation: Seyyid Yūsuf (1st ed. Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah,1951).
Ibn Ṣalāh, ʿUthmān. "Ṣiyānat Ṣahīh Muslim min al-Ikhlāl wa al-Ghalat wa Ahmiyatuhu min al-Isqāt wa al-Saqt". Investigated by: Muwaffaq ʿAbdullah ʿAbd al-Qādir. (2nd edition, Beirut: Dār al-Gharb al-Islamī,1408 AH).
Al-ʿAsqalāni, Ahmad bin ʿAli Ibn Hajar,"Tahzīb At-Tahdhīb". Investigated by: ʿĀdil Ahmad and ʿAli Muhammad. (1st ed Matba’at Dāʾirat Al-Maʿārif Al-Nizāmiyah, 1326AH).
Al-ʿAsqalānī, "Taqarib Al-Tahdīb". Investigated by: Muhammad ʿAwāma. (1st Edition, Syria: Al-Rashīd Publishing House.1986).
Al-ʿAsqalāni,"Fath Al-Bārī Sharh Sahih Al-Bukhari". Investigated by: Muhibbuddīn Al-Khatib,.(1st ed, Beirut:Dār al-Mārifah, 1379 AH).
Al-ʿAsqalāni. "al-Talkhīs al-Habīr fī Takhrīj Ahādīth al-Rāfiʿī al-Kabīr". (1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿlmiyyah, 1419 AH – 1989).
Ibn Abī Shaibah, Abū Bakr. “al-Musannaf”. (1st Edition. Jeddah: Dār al-Qibla–Syria: ʿuloum Al-Qur'an Foundation, 2006).
Al-Tirmidhi,Muhammad bin Isa."Al-Jamea"Beirut:Al-Gharb Al-Islami Publishing House,1998).

Al-Ṭabarānī, Suleiman bin Ahmad. "Al-Muʿjam Al-Kabir". Investigated by: a group led by Saʿd al-Hamid and Khalid Al-Juriesy. (Cairo: Maktab Ibn Taymiyyah).

At-Tirmidhī, Muhammad bin ʿEsā. "Al-'Ilal Al-Kabīr". Investigation: Subhi Al-Sāmuraʾī, (1st ed. Beirut: ʿĀlam Al-Kutub, Maktabaj Al-Nahdah Al-'Arabiyyah, 1409AH).

Al-Ṭayālisi,Suleiman bin Dawūd. "Al-Musnad". (1st Edition. Egypt: Hajr.1999).

Ibn Al-Qatān, ʿAli bin Muhammad. "Ayān Al-Wahm wa Al-Ihām Fī Kitāb Al-Ahkām". Investigated by: Al-Hussein Āyat. (1st ed, Riyadh: Dār Taiba,1418AH).

Ibn Al-Qayyim, Muhammad ibn Abī Bakr ibn Ayūb. "I'lām Al-Muwaqiʿīn 'an Rabbi Al-ʿĀlamīn". Investigated by: Muhammad Abd Al-Salām. (1st ed, Beirut: Dār Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1411AH).

Al-Mubārakfūrī, Muhammad. "Tuhfah Al-Ahwadhī be Sharh Jāmiʿī Al-Tirmidhī". (Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah).

Al-Nasāʾī, Ahmad bin Shuʿaib. "Al-Sunan". Investigated by: ʿAbd al Fattāh Abū Ghada.(2nd Ed. Aleppo: Islamic Publications Office.1406AH)

Al-Naisābūrī. Muslim bin Hajjaj."Al-Sahīh". Investigated by: Muhammad Fuād ʿAbd al–Bāqī. (1st ed. Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-'Arabi.1954)

An-Nawawī, Yahya bin Sharaf. "Tahdhīb Al-Asmā wa Al-Lughāt".(1st ed. Al-'Ulamā Company in collaboration with Al-Munīriyyah Press Office).

Al-Nawawī,Yahya bin Sharaf. "Al-Majmūʿ". (Beirut: Dār Al-Fikr).

Al-Nawawī,Yahya bin Sharaf. "Al-Minhāj Sharh Sahīh Muslim bin Al-Hajjāj". (2nd ed. Beirut: Dār Ihyā Al-urāth,1392AH).

Al-Zaylaʿī, Muhammad 'Abdullāh bin Yusuf. "Nasb Al-Rāyah li Ahādīth Al-Hidāyah". Investigation: Muhammad 'Awāmah, (1st ed., Jeddah: Muassasah Al-Rayān 1418AH).

The contents of this issue

No.	Researches	The page
1)	**Reflections on the early authors on Qur'anic readings science and its related sciences** Dr. Fahd bin Mutie Al-Mughdhawi	9
2)	**The Mix-up Betwīn the Use and Obmission of the Conjunction Letter (al-wāw) in the Words of the Quran (Places and Reasons)** Dr. Elgaili Ali Ahmed Belal	59
3)	**The Ten Qiraa'aat that Revolve around the Two Words "Qaala" (He Said) and "Qul" (Say) (Compilation and Study)** Dr. Yaasir bin Awad bin Rajaa Al-Awfi	121
4)	**Commentaries of Al- Dānī on Ibn Al- Anbārī (died 328 AH) through his Book (Al- Muktafā Fī al-Waqf Wa Al-Ibtidā (stopping and starting of Qur'an recitation) Collecting and Studying** Dr. Sami bin Yahya bin Hadi Awaji	145
5)	**The Worship of listening to the Noble Qur'an** Dr. Rasha bint Saleh bin Nasser Al-Dogethr	189
6)	**Fractions and Numbers in Quranic Readings** Dr. Khaleel bin Ahmad bin Ahmad Al-Mardaahi	239
7)	**Al-Jam' Al-Baseet li Asraar Fan Al-Iltifaat min Al-Bahr Al-Muheet (Study and Analysis)** Dr. Braik bin Saeed Al-Qarni	281
8)	**Empirical Scientific Exegesis and Its Impact on Ibn 'Aashour's Opinions - An Applied Study** Dr. Muhsin bin Hamed Al-Mutairi	345
9)	**Az-Zamzami's Poem on the Sciences of the Qur'ān Presentation and Study** Dr. Dhaifallah Mohammed Dhaifallah AlShamrani	395
10)	**The Term (Alphanqlah) Used in Quranic Interpretations - in the** book **(Al-Tashīl li ʿUlūm al-Tanzīl) by Ibn Jizzī al-Gharāaṭī -An analytical study** Dr. Muhammed bin Mardi Al-Hazīl Al-Sharārī	433
11)	**Al-ʾUslūb al-Ḥakēm (the wise method) in the Noble Qurʾān through Quranic interpretation books** Dr. Sultan bin Budair Al-Otaibi	473
12)	**The Biography of ʿAbād bin Mansūr (An Analytical Study)** Prof. Juma'ān bin Ahmad Al-Zahrānī	521

13)	**The Status of Imam Muslim in ʿElal Science. A Practical Comparative Study Through Al-Tamyīz Book** Dr. Hussam Khalid Muhammad al-Saqqar & Prof. Muhammad Zuhair Abdallah Al-Muhammad	595
14)	**A Study and Investigation of the Book titled: al-Ḍabt wa al-Tabyīn li dhawī al-ʿIlal wa al-ʿĀhāt min al-Muhadithīn, Authored by Yusuf ibn Hasan ibn Ahmad, better known as Ibn al-Mibrad (d. 909 AH)** Dr. jamal farhat Saouli	647
15)	**Precautionary Applications to Prevent Epidemics in the Prophetic Sunnah** Dr. Zakriyyat bint Ahmad bin Muhammad Galafaan Zakri	695

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must not have been published before.
- It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- In case the research publication is approved, the journal shall assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- The journal's approved reference style is "Chicago".
- The research should be in one file, and it should include:
  - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
  - An abstract in Arabic and English.
  - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- The researcher should send the following attachments to the journal:
  - The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Omar bin Ibrahim Saif
(Editor-in-Chief)
Professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Abdul 'Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
(**Managing Editor**)
Professor of Aqidah at Islamic University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa'aat at Islamic University

Prof. Dr. 'Abdul 'Azeez bin Saalih Al-'Ubayd
Professor of Tafseer and Sciences of Qur'aan at Islamic University

Prof. Dr. 'Awaad bin Husain Al-Khalaf
Professor of Hadith at Shatjah University in United Arab Emirates

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā'ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally

Prof. Dr. 'Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh-us-Sunnah at Islamic University

***

Editorial Secretary: **Baasil bin Aayef Al-Khaalidi**

Publishing Department: **Omar bin Hasan al-Abdali**

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars
& Vice minister of Islamic affairs

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Paper version

Filed at the King Fahd National Library No.
8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN)
1658- 7898

Online version

Filed at the King Fahd National Library No.
8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658-7901

the journal's website

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Issue: 196 Volume: 1 Year:54 March 2021